

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم

والع القطاع الزراعي في الوطن العربي

١٩٨٧

الخرطوم ابريل (نيسان) ١٩٨٨

الصفحة

١	-	الاهمية النسبية للقطاع الزراعى
٢	-	القاعدة الموردية الزراعية فى الوطن العربى
٣	-	الانتاج الزراعى
٣	-	الانتاج النباتى
٥	-	الانتاج الحيوانى
٦	-	الانتاجية الزراعية
٨	-	التجارة الخارجية الزراعية العربية
٨	-	الواردات الزراعية العربية
١٠	-	المصادر الزراعية العربية
١٢	-	الفجوة الغذائية العربية
١٣	-	الاستثمارات الزراعية العربية
١٥	-	القروض الزراعية الانمائية العربية
١٥	-	واقع المشروعات العربية الزراعية المشتركة
١٦	-	معوقات التنمية الزراعية بالدول العربية
١٨	-	معوقات العمل العربى المشترك فى مجال التنمية الزراعية
١٩	-	السياسات السعرية والتوزيعية للغذاء
٢٠	-	التعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى
٢٣	-	الجداول

واقع القطاع الزراعى فى الوطن العربى

١٩٨٧

الاهمية النسبية للقطاع الزراعى

لازال للقطاع الزراعى اهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسية فى البنيان الاقتصادى لمعظم الدول العربية ، ومازال موهلا لاداء دوره كقطاع راغد للتنمية الاقتصادية الشاملة ، اذ تعد الزراعة مصدرا لرزق الغالبية العظمى من السكان ، هذا فضلا عما يساهم به القطاع الزراعى فى دعم الدخل القومى والصادرات وما ينتجه من غذاء ومواد خام . وما يوفره من فوائد لازمه لنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الاخرى .

يمثل الناتج الزراعى مايقرب من ١١٪ من الناتج المحلى الاجمالى (بسعراتكلفة) للدول العربية ١٩٨٦م فى حين بلغت هذه النسبة نحو ٧٪ عام ١٩٨٠م. وتتباين هذه النسبة بين الدول العربية تبعا لاعتماد اقتصادياتها على القطاع الزراعى فبينما تبلغ نحو ٥٥٪ للصومال ، ٣٧٪ لموريتانيا ، ٣٠٪ للسودان ، نحو ٢٥٪ ، ٢١٪ لكل من سوريا والمغرب . فتبلغ نحو ٦٪ للكويت ، ونحو ٢٪ للبحرين ونحو ٣٪ ، ٣٪ لكل من السعودية وسلطنة عمان ، جدول رقم (١) . كما يتضح ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعى يتباين تبائنا كبيرا بين الدول العربية ففى حين بلغ نحو ٤٧٣ دولار فى سوريا فقد بلغ نحو ١٢ دولار فقط فى لبنان فى نفس العام . كما يتضح ايضا غير النفطية ، مما ينعكس على مستوى المعيشة ومستويات الادخار والاستثمار فى تلك الدول . وعلى الرغم من اتساع القاعدة الموردية الزراعية العربية وتنوعها ارتباطا بتنوع وتعدد البنيات الزراعية العربية ، فان معدل النمو الذى حققه قطاع الزراعة يعتبر متدنيا بشكل كبير حيث بلغ نحو ٢٪ فقط خلال العقد الماضى .

ويوضح الجدول (٢) اجمالى عدد السكان والعمالة بالوطن العربى حيث يتضح ايضا ان عدد السكان بالوطن العربى قد بلغ نحو ١٩٣ مليون نسمة فى ١٩٨٦ منهم نحو ٤٠٪ سكان ريفيين يعتمدون فى نشاطهم الاقتصادى بطريقة أو أخرى على الزراعة .

كما تبلغ العمالة الكلية فى الوطن العربى نحو ٥٥ مليون نسمة منها مايقرب من ٢٢ مليون نسمة أو مايقرب نحو ٤٠٪ يعملون بالزراعة بصورة مباشرة مما يعكس همية قطاع الزراعة وضرورة تطوره لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة بالوطن العربى .

كما ان للقطاع الزراعى اهمية فى مساهمته فى دعم الصادرات القطرية ودعم بزان المدفوعات للعديد من الدول العربية فبالرغم من انخفاض نسبة الصادرات الزراعية ، الصادرات الكلية على مستوى الوطن العربى حيث تمثل نحو ٣٪ فقط حيث تمثل صادرات النفطية الجانب الاعظم من الصادرات الكلية الا ان الصادرات الزراعية تمثل

نسبة لا يستهان بها في الصادرات الكلية لبعض الدول حيث بلغت ٨٤٪ للسودان ، ٦٤ ٪ للصومال ، ٧٥ ٪ لموريتانيا ، ٣٦ ٪ للمغرب ، ٢٥ ٪ لمصر .

القاعدة الموردية الزراعية في الوطن العربي

تشير الاحصاءات المتاحة ، جدول رقم (٣) ، ان المنطقة العربية تذخر بكم هائل من الموارد الزراعية ، تبلغ الرقعة الجغرافية الكلية للدول العربية نحو ١٤١١ مليون هكتار أو ما يعادل تقريبا عشر اليابسة على المستوى العالمي ، وتتوزع هذه الرقعة الارضية بين العديد من الاستخدامات حيث تبلغ الرقعة القابلة للزراعة نحو ١٣٣ مليون هكتار أو ما يعادل نحو ٩ ٪ من الرقعة الارضية الكلية الا ان المساحة المزروعة بالفعل عام ١٩٨٥ تقدر بنحو ٤٢ مليون هكتار أو ما يعادل نحو ٣٢ ٪ من المساحة القابلة للزراعة منها نحو ٨ مليون هكتار اراضي مروية والباقي يزرع بعلا وبالإضافة الى المساحة القابلة للزراعة فتقدر مساحة الغابات بنحو ١٣٩ مليون هكتار والمراعي بنحو ١٩٩ مليون هكتار .

وفيما يتعلق بالموارد المائية فقد قدر المستثمر منها لاجراض الزراعة والصناعة والاستهلاك البشري بنحو ١٦٣ مليار متر مكعب في السنة منها نحو ١٤٠ مليار متر مكعب من المياه السطحية و ٢٣ مليار متر مكعب من المياه الجوفية . ويستخدم حاليا حوالى ٩٧ مليار متر مكعب من مصادر غير تقليدية كإعادة استخدام مياه الصرف وتحلية مياه البحر وبذلك تكون جملة الموارد المائية المستثمرة ١٧٣ مليار متر مكعب سنويا لكافة الاغراض . علما بأن ذلك يوء من حاليا فقط نحو ٥٠ ٪ من الاكتفاء الذاتي العربي وفي حالة الاكتفاء الذاتي فهذا يتطلب توفير ٣٠٥ مليار متر مكعب سنويا عام ٢٠٠٠ . هذا مع العلم بأن الموارد المائية المتاحة تقدر بنحو ٣٥٣ مليار متر مكعب /سنة جدول (٤) ، (٥) .

وتجدر الإشارة الى ان الامكانيات المتاحة من الموارد المائية السطحية تقدر بنحو ٢٥ مليار متر مكعب يستغل منها كما سبق الإشارة ما يعادل نحو ٥٦ ٪ فقط ، كما تجدر الإشارة الى ان كفاءة الري في معظم المساحات المروية في المنطقة العربية تعد دون المستوى وبالتالي فانه اذا أمكن ترشيد استخدام هذه المياه واستكمال المنشآت الخاصة بالسيطرة والتحكم في مياه الري فانه يمكن زيادة المساحة المروية من حوالى ٨ مليون هكتار الى نحو ١٧ مليون هكتار .

بالإضافة الى ماسبق فتشير الدراسات الى انه من الممكن مستقبلا تدبير كميات كبيرة من مياه الري عن طريق تشييد مشروعات التخزين على أنهار النيل ودجلة والفرات وراكش وجوبا وشبيلي ، هذا الى جانب المشروعات الخاصة بتقليل الفاقد من المياه . وتقدر الموارد المائية السطحية الممكن تدبيرها مستقبلا عن طريق المشروعات مجتمعة بنحو ٢٩٦ مليار متر مكعب الامر الذى يوضح الاتفاق الواسعة للتنمية الزراعية في الدول العربية .

أما عن موارد الثروة الحيوانية فبالإضافة الى امتداد رقعة المراعى الطبيعية لتغطى وحدها ما يعادل تقريبا خمس الرقعة الارضية العربية ، فان الوطن العربى يحوز على نحو ٢٣٠ مليون رأس من الحيوانات المنتجة بأنواعها المختلفة منها نحو ٣٩ مليون رأس من الابقار ، ٤ مليون رأس من الجاموس ، ١١٠ مليون رأس من الاغنام ٦٦ مليون رأس من الماعز ، ١١ مليون رأس من الجمال . ويلاحظ ان نسبة اعداد الابقار فى الدول العربية تمثل ٣٪ من اعداد الابقار بالعالم بينما تبلغ هذه النسبة نحو ١٠٪ للاغنام ، ١٣٪ للماعز ، فى حين يمثل الانتاج من اللحوم الحمراء بالدول العربية نحو ١٨٪ فقط من الانتاج العالمى .

بالنسبة لموارد الانتاج السمكى ، فتقدر اطوال الشواطىء البحرية المحيطة بالدول العربية بنحو ٢٢٧ الف كيلومتر ، كما تبلغ مساحة الجرف القارى للدول العربية نحو ٦٠٨ الف كيلومتر مربع ، هذا الى جانب المياه الداخلية من الانهار والبحيرات ، الامر الذى يجعل من هذه الموارد اذا ما أمكن استغلالها موردا بل رصيدا كبير من الاسماك والاحياء البحرية يمكن ان يسهم فى سد الحاجة المتزايدة من مصاد البروتين الحيوانى فى الدول العربية . هذا ويقدر الانتاج السمكى فى الوقت الحالى بنحو ٢٢ مليون طن سنويا من المخزون القائم والذى يقدر بنحو ٧٧ مليون طن ، اى أن المستغل لا يتعدى ٢٨٪ من الامكانيات المتاحة فى هذا المجال .

الانتاج الزراعى

الانتاج النباتى :

شهد الانتاج الزراعى فى العالم العربى انخفاضا ملحوظا فى الموسم الزراعى ١٩٨٧م مقارنة بالموسم السابق ١٩٨٦، جدول (٦ ، ٧) . ويرجع ذلك الى الانخفاض الشديد فى موسم الامطار لهذا العام والذى يعتمد عليها اكثر من ٨٠٪ من الارض المزروعة فى العالم العربى ، وقد ظهر ذلك بشكل واضح فى سوريا حيث تمثل الاراضى المطرية ٨٨٪ من الاراضى المزروعة فقد انخفض الانتاج السورى من القمح فى عام ١٩٨٧ بنسبة ١٦٪ عن عام ١٩٨٦ وانخفض الانتاج من الذره الصفراء بنسبة ٥٩٪ ومن القطن ١٨٪ . كما كان الانتاج الزراعى المغربى عام ١٩٨٧م دون المستوى فى الموسم الزراعى السابق وذلك بسبب الظروف المناخية سالة الذكر اذ انخفض الانتاج من اجمالى الحبوب بمقدار ٤٥٪ وانخفض الانتاج من الحمضيات بنسبة ١٩٪ بالمقارنة مع الموسم السابق .

لقد شهدت المحاصيل الرئيسية انخفاضا ملموسا فى ١٩٨٧م فقد انخفض الانتاج من الحبوب من نحو ٣٤ مليون طن عام ١٩٨٦ الى ٢٩ مليون عام ١٩٨٧م محققا انخفاضا قدره ١٢٪ . وانخفض الانتاج من القمح بنسبة ٢٪ من ١٣ر٤ مليون طن عام ١٩٨٦ الى ١٣ر١ مليون طن عام ١٩٨٧ . كما انخفض الانتاج من الشعير بنسبة ٢٨٪ وبالنسبة للبقوليات فقد حقق انخفاضا قدره ٤٪ عن الموسم السابق . كما حققت البذور الزيتية انخفاضا قدره ٥٪ ومن جهة اخرى حقق الانتاج من الخضر زيادة بلغت ٣٪ اذ ازداد الانتاج من ٢٣ر١ مليون طن عام ١٩٨٦م ليصل الى ٢٣ر٨ مليون طن ١٩٨٧م . كما حدثت زيادة فى انتاج الفاكهة بلغت حوالى ٢٪ من ١٨ر١ مليون طن عام ١٩٨٦م الى ١٨ر٥ مليون طن عام ١٩٨٧م .

وبمقارنة الانتاج الزراعى خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٣ والفترة ٨٤-١٩٨٧ نلاحظ ان كل المنتجات الزراعية على مستوى المنطقة العربية فيما عدا البذور الزيتية والارز قد حققت معدلات نمو سنوية موجهة فلقد ازاد الانتاج من الحبوب من ٢٥٣ مليون طن كمتوسط للفترة الاولى ٨٠ - ١٩٨٣ الى ٢٨٦ مليون طن كمتوسط للفترة الثانية ٨٤ - ١٩٨٧ بمعدل نمو قدره ٣٪ .

وبالنسبة للانتاج العربى من القمح فقد زاد هذا الانتاج بمعدلات نمو متزايدة فى خلال الفترتين بلغت ٢٤٪ فى السعودية ويمثل الانتاج العربى من الحبوب ٥١٪ من الانتاج العالمى خلال الفترتين السابقتين .

كما ازداد الانتاج من الدرنات من ٣٤ مليون طن فى الفترة الاولى الى ٤١ مليون طن فى الفترة الثانية بمعدل نمو ٤٣٪ خلال الفترتين .

ويمثل الانتاج العربى من الدرنات ٥١٪ من الانتاج العالمى وذلك فى المتوسط خلال الفترتين وتتركز زراعات الدرنات فى الجزائر ومصر والمغرب اذ تمثل كل منها حوالى ٢٥٪ ، ٢٢٪ ، ٨٪ ، من اجمالى مساحة الدرنات فى العالم العربى ، كما بلغ الانتاج من البقوليات ١٠١ مليون طن فى الفترة الاولى ليصل الى ١٢٣ مليون طن فى الفترة الثانية بمعدل نمو ٥٪ سنويا .

ويمثل انتاج البقوليات فى الوطن العربى ٢٤٪ من اجمالى الانتاج العالمى وتتركز زراعة البقوليات فى كل من المغرب وسوريا ومصر وتونس والجزائر حيث يمثل كل منهما حوالى ٣٦٪ ، ١٩٪ ، ١٣٪ ، ٩٪ ، ٨٪ من اجمالى مساحة البقوليات فى العالم العربى على التوالى .

وبلغ الانتاج من الخضر ٢١٤ مليون طن خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٣م ليصل نحو ٢٣ مليون طن خلال الفترة ٨٤ - ١٩٨٧م بمعدل نمو سنوى بلغ ١٩٪ ، ويمثل انتاج الوطن العربى من الخضر ٥٪ من اجمالى الانتاج العالمى وتعتبر مصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب من أهم الدول العربية فى هذا المجال اذ تمثل كل منها حوالى ٢٧٪ ، ١٧٪ ، ١٥٪ ، ١٢٪ ، ٨٪ من جملة مساحة الخضر فى العالم العربى على التوالى .

كما بلغ الانتاج من الفاكهة ١٢٤ مليون طن خلال الفترة الاولى ليصل الى حوالى ١٦ مليون طن خلال الفترة الثانية بمعدل نمو ٦٤٪ .

ويمثل انتاج الوطن العربى من الفاكهة ٤٪ من اجمالى الانتاج وتمثل مصر المرتبة الاولى من بين الدول العربية فى انتاج الفاكهة اذ يمثل انتاجها نحو ٢١٪ من جملة انتاج العالم العربى وتأتى المغرب فى المرتبة الثانية بنسبة ١٤٪ والجزائر بنسبة ١٢٪ وتونس بنسبة ٩٪ . كما بلغ معدل النمو السنوى ٩٣٪ بالنسبة للسكربينما حقق الانتاج من البذور الزيتية انخفاضا بلغ ٥١٪ .

الانتاج الحيواني

شهد الانتاج الحيواني تطورات ايجابية خلال ١٩٨٧ ، جدولى (٨ ، ٩) اذ ازداد الانتاج من جملة اللحوم عام ١٩٨٧،٨٦ بنسبة ٣١٪ فقد ازداد الانتاج من اللحوم الحمراء من ٢٢ مليون طن عام ١٩٨٦م الى ٢٣ مليون طن عام ١٩٨٧ بنسبة زيادة بلغت ٢٧٪. وبالنسبة للحوم البيضاء فقد حققت زيادة ملموسة خلال عام ١٩٨٧ بلغت نسبة ٤٪ من ١٢ مليون طن عام ١٩٨٦ الى ١٣ مليون طن عام ١٩٨٧ .

ومن جهة أخرى ارتفع الانتاج من الاسماك بنسبة ٧٪ ومن البيض بنسبة ٣٤٪ ومن اللبن بنسبة ٢٢٪ .

وبمقارنة التطور فى الانتاج الحيوانى خلال الفترتين ٨٠ - ١٩٨٣ ، ٨٤ - ١٩٨٧ يلاحظ زيادة فى اعداد الابقار والجاموس خلال الفترتين من ٣٨٦ مليون رأس الى ٤١٧ مليون رأس بمعدل سنوى بلغ ١٩٩٪، وتمثل اعداد الابقار والجاموس فى الوطن العربى ٢٦٪ من اعداد الابقار والجاموس فى العالم وتتركز فى كل من السودان ومصر والصومال والمغرب اذ يمثل كل منها ٥٠٪ ، ١٢٪ ، ١١٪ ، ٨٪ أى ان هذه الدول تمثل نحو ٨٠٪ من اجمالى الابقار والجاموس فى الوطن العربى . كما لوحظ زيادة فى اعداد الاغنام والماعز بلغت ١١ خلال الفترتين فلقد بلغ اعداد الاغنام والماعز خلال الفترة الاولى ٨٠ - ١٩٨٣ نحو ١٦٤ مليون رأس وصلت الى ١٧٢٢ مليون رأس للفترة الثانية . وتمثل اعداد الاغنام والماعز نحو ١١٪ من جملة الاغنام والماعز على المستوى العالمى وتتركز فى كل من السودان والصومال والمغرب اذ تمثل كل منها نحو ٢١٪ ، ١٩٪ ، ١٢٪ ، وزاد متوسط الانتاج من اللحوم الحمراء من ١٨ مليون طن فى الفترة الاولى ليصل الى ٢٢ مليون طن خلال الفترة الثانية بمعدل نمو سنوى بلغ ٤٪ ويعادل انتاج اللحوم الحمراء فى الوطن العربى نحو ٣٪ من متوسط الانتاج العالمى، وينتج السودان وحده ما يقرب من ربع الانتاج العربى من اللحوم الحمراء، وبلغت الزيادة فى اللحوم البيضاء ١١٢٪ ، فقد ارتفع المنتج منها من ٨ مليون طن للفترة الاولى الى ١٣ مليون طن للفترة الثانية ويمثل انتاج الوطن العربى من اللحوم البيضاء خلال الفترتين ٢٦٪ من الانتاج العالمى .

وبالنسبة للمنتج من الاسماك ارتفع المنتج منها للفترتين من ١٤ مليون طن ليصل الى ١٨ مليون طن بمعدل نمو سنوى ٧٪، ويتركز فى موريتانيا والمغرب وعمان وتونس واليمن الديمقراطى . وبلغ انتاج العالم العربى من البيض خلال الفترتين ٨٠ - ١٩٨٣ - ٨٤ - ١٩٨٧ ٥٠ ، ٨٠ مليون طن يمثل ذلك ١٨٪ من جملة الانتاج العالمى من البيض وقد بلغ معدل النمو خلال الفترتين ١١٪ ويلاحظ زيادة انتاج البيض فى العالم العربى بشكل مضطرد .

وقد قدر انتاج اللبن خلال الفترة الاولى ٨٠ - ١٩٨٣ بنحو ٩٦٤ مليون طن وصل الى ١١٣ مليون طن خلال الفترة الثانية بمعدل ٤٩٪ . ويمثل انتاج الوطن العربى من اللبن نحو ١٧٪ من الانتاج العالمى .

٥٠٠ كجم من القمح و ٤٠٠ كجم من الخضر و ٣٠٠ كجم من الفاكهة ونحو ٥٠ كجم من البقول و نحو ٥٠٠ كجم من الدرنات فى حين بلغت فى الولايات المتحدة نحو ٨٧ طن من الحبوب ، ١٦ طن من القمح ، ٧ طن من الخضر ، ٦ طن من الفاكهة ، ٢٥٠ كجم من البقول ، ٥ طن من الدرنات .

وكذلك الحال بالنسبة لانتاجية الثروة الحيوانية بالدول العربية فبالرغم من وجود نحو ١٩٨ مليون هكتار من المراعى بالدول العربية تمثل نحو ٦٪ من اجمالى مساحة المراعى بالعالم ، وبالرغم من ان اعداد الابقار والاغنام والماعز بالدول العربية تمثل مايقرب من ٣٪ ، ١٠٪ ، ١٣٪ ، من اجمالى الاعداد بالعالم . الا ان اجمالى انتاج اللحوم الحمراء لايزيد عن ٢٪ من الانتاج العالمى مما يشير الى ضعف الانتاجية للرأس من اللحوم كما بلغت انتاجية الرأس من الابقار للابلان بالدول العربية فى المتوسط نحو ٥٠٠ كجم/رأس فقط فى عام ١٩٨٥ ، بينما بلغت تلك الانتاجية نحو ٢٠٦٠ كجم/رأس على المستوى العالمى ونحو ٥٨٤٤ كجم/رأس بالولايات المتحدة و ٤٩٠٩ كجم/رأس بالمملكة المتحدة و ٤٧١٠ كجم/رأس بالمانيا الاتحادية . كذلك يتضح انه بالرغم من تراوح وزن الذبيحة من الابقار لانتاج اللحوم نحو ٢٠٠ كجم/رأس على مستوى المتوسط العالمى ، ونحو ٢٧٥ كجم/رأس فى كل من المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة ونحو ٢٤٣ بفرنسا فانها تتراوح فى العالم العربى بين ١١٣ كجم/رأس بالجزائر ، و ١١٠ كجم/رأس بسوريا ١٦٥ كجم/رأس بالسودان و ١١٥/كجم /رأس بموريتانيا . كما يتضح انخفاض متوسط وزن الذبيحة لكل من الاغنام والماعز والتى تبلغ نحو ١٥ كجم/رأس للاغنام على مستوى العالم و ٢٦ كجم/رأس بالولايات المتحدة الامريكية و ٢١ كجم/رأس فى كل من المانيا الاتحادية وفرنسا وانجلترا بينما تتراوح هذه الانتاجية ١٤ كجم/رأس فى اليمن الشمالى وتونس والجزائر ونحو اكثر من ٢٠ كجم/رأس بكل من لبنان وسلطنة عمان ومصر .

ويتضح مما سبق انخفاض مستوى الانتاجية الهكتارية وانتاجية الرأس من الحيوانات بالقطاع الزراعى بشكل عام بالمقارنة بالمستوى العالمى المتوسط والدول المتقدمة وبجانب ان ذلك يعكس ضعف الامكانيات المتاحة والظروف البيئية والاقتصادية العامة ، فانه يعكس ايضا الزيادة الممكنة باستخدام التقنية الحديثة وتنسيق استغلال الموارد والتوليفات الانتاجية .

ب - عدم استقرار الانتاجية الزراعية :

تتصف الانتاجية الهكتارية الزراعية فى الدول العربية بالتقلب النسبى ، والتباين من عام لآخر . ويوضح جدول (١٠) معامل التقلب أو التغير فى الانتاجية الهكتارية لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ . ويتضح مدى عدم الاستقرار الذى تتصف به الانتاجية الهكتارية خاصة فى الدول العربية التى تعتمد على الزراعة المطرية حيث يرتفع هذا المعامل ليصل اكثر من ٥٠٪ لبعض السلع فى بعض الدول العربية وهو معدل مرتفع بكافة المقاييس . فبالنسبة للقمح يتضح استقرار الانتاجية فى مصر نتيجة اعتماد الزراعة على المناطق المروية فقط ، ويبلغ هذا المعامل اقصاه فى كل من الاردن وليبيا حيث يبلغ نحو ٥٧٪ ، ٥٣٪ على التوالى .

أما بالنسبة للشعير والذره الشامية فيتضح مدى عدم الاستقرار الذى تتصف به الانتاجية فى كل من الاردن وسوريا وليبيا والمغرب . ويتضح ان الانخفاض النسبى لمعالم الاستقرار لمحاصيل الطماطم والبادنجان فى الاردن انما يرجع لانتشار الزراعة المحمية .

ومما لاشك فيه فان عدم استقرار وتقلب الانتاجية الهكتارية يؤدى الى تقلب الانتاج ومن ثم زيادة عنصر المخاطرة واللايقين للمزارع العربى وبالتالى صعوبة تخطيط وبرمجة الاحتياجات الغذائية من السوق العالمى .

التجارة الخارجية الزراعية العربية

نظرا لعجز الانتاج الزراعى عن مقابلة التزايد المستمر فى حجم الاستهلاك من السلع الزراعية فقد تزايدت الواردات الزراعية العربية بحوالى ٢١% سنويا خلال نهاية السبعينات والنصف الاول من الثمانينات مقابل نمو بطيء ومحدود فى الصادرات والذى لم يتجاوز ٢٣% سنويا خلال نفس الفترة . وتتركز الصادرات الزراعية فى عدد محدود من المجموعات السلعية تتقدمها مجموعة الخضر والفاكهة والتى تمثل نحو ٢٧% من جملة الصادرات العربية الزراعية مقابل ٢٤% لمجموعة الالياف . وتعانى الدول العربية فى مجموعها من عجز صافى فى التجارة للسلع الزراعية بلغ حوالى ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ مقابل حوالى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٥، جدول (١١) .

فلقد شهد عام ١٩٨٦ انخفاضا فى الواردات الزراعية مقارنة بالعام السابق بلغ حوالى ٩% وارتفاعا فى الصادرات الزراعية بلغ حوالى ١% ويرجع ذلك الى التحسن فى الموسم الزراعى لعام ١٩٨٦ من جهة والسياسات التى تتبعها بعض الدول العربية بهدف تقليل الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى .

تمثل الواردات الزراعية فى كل من مصر والسعودية والجزائر والعراق ٢٠% ، ١٧% ، ١١% ، ١٠% من اجمالى الواردات الزراعية العربية عام ١٩٨٦ . بينما تمثل صادرات مصر والمغرب والسودان ٢١% ، ٢١% ، ١١% من اجمالى الصادرات الزراعية العربية خلال نفس الفترة .

الواردات الزراعية العربية :

احتلت الحبوب المركز الاول من قائمة الواردات الزراعية من حيث الكمية والقيمة اذ بلغت الكميات المستوردة منها عام ١٩٨٦ حوالى ٣٢ مليون طن بتكلفة ٤٨ مليار دولار محققة انخفاضا بنسبة ٢٤% للكمية، ٢١% للقيمة مقارنة بعام ١٩٨٥ . جدول (١٢ ، ١٣) .

وبدراسة تطور استيراد الحبوب خلال الفترتين ٨٠ - ١٩٨٣ ، ٨٤ - ١٩٨٦ يلاحظ الزيادة المضطربة فى كمية الواردات من ٢٤ مليون طن خلال الفترة الاولى لتصل الى حوالى ٣٣ مليون طن كمتوسط للفترة الثانية بمعدل نمو بلغ ١١% وتمثل واردات الحبوب

فى العالم العربى ٩٩ من جملة الواردات العالمية من هذه المجموعة السلعية وتركز واردات الحبوب فى مصر والجزائر والسعودية والعراق والمغرب اذ يشكل استيراد كل منها ٢٣٪ ، ١٦٪ ، ١٥٪ ، ٩٪ ، ٨٪ وذلك خلال الفترتين اى ان هذه الدول الخمس تستوعب وحدها حوالى ثلاثة ارباع اجمالى الواردات العربية من الحبوب وقد انخفضت نسبة الواردات من الدرنات بنسبة ١٤٧٪ فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة مع العام السابق كما انخفضت الكمية المستوردة منها خلال الفترتين ٨٠ - ١٩٨٣ ، ٨٤ - ١٩٨٦ بنسبة ٢٤٪ .

وتمثل الواردات من البطاطس للعالم العربى خلال الفترتين ١١٪ من اجمالى الواردات العالمية من البطاطس وتعتبر الجزائر والسعودية ولبنان اهم الدول المستوردة للبطاطس اذ يمثل استيراد كل منها حوالى ٣٥٪ ، ١٥٪ ، ١٣٪ ، من جملة مايستورده العالم العربى من هذه السلعة .

وسجلت مجموعة البقوليات ارتفاعا قدره ١٨٪ فى عام ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٥ ، وذلك بالرغم من انخفاض الكميات المستوردة منها خلال الفترتين السابقتين من ٣٩٦ الف طن للفترة الاولى لتصل الى ٣٥٢ الف طن للفترة الثانية بمعدل نمو متناقص بلغ ٣٩٪ وتعتبر مصر والجزائر من اهم الدول المستوردة للبقوليات اذ يمثل استيراد كل منها نحو ٢٦٪ ، ٢٤٪ من جملة واردات العالم العربى من البقوليات .

ارتفعت قيمة الواردات من السكر خلال عام ١٩٨٦ بنسبة ١١٪ بالرغم من انخفاض تلك القيمة خلال الفترتين ٨١ - ١٩٨٣ ، ٨٤ - ١٩٨٦ من ١٤٣٣ مليون دولار الى ٨٤٢ مليون دولار وذلك بسبب انخفاض اسعار السكر العالمية وتمثل واردات مصر والجزائر والعراق نسبة ١٨٪ ، ١٦٪ ، ١٤٪ من جملة واردات العالم العربى من هذه السلعة .

أما بالنسبة للخضر فقد بلغ المستورد منها عام ١٩٨٦ نحو ١٠٧ مليون طن بزيادة قدرها ١٤٣٪ عن عام ١٩٨٥ وذلك على الرغم من الانخفاض النسبى فى الكمية المستوردة خلال الفترتين ٨١ - ١٩٨٣ ، ٨٤ - ١٩٨٦ بمقدار ١٥٪ . وتمثل واردات كل من السعودية والكويت نحو ٣١٪ ، ٢٣٪ ، من جملة واردات العالم العربى من الخضر .

وارتفعت الواردات من الفاكهة بنسبة ١٩٪ فى عام ١٩٨٦ لتصل الى ١١٣ مليون طن وتعتبر السعودية والكويت والاردن من اهم الدول العربية المستوردة للفاكهة .

وحققت الزيوت النباتية المستوردة فى عام ١٩٨٦ زيادة بنسبة ١٢٪ من حيث الكمية ، ٢٧٪ من حيث القيمة مقارنة بعام ١٩٨٥ وتشكل واردات مصر والجزائر والمغرب ٢٧٪ ، ١٩٪ ، ١٥٪ من واردات العالم العربى من الزيوت النباتية خلال الفترة السابقة .

بلغ المتوسط السنوى لواردات العالم العربى من الابقار والجاموس الحية خلال الفترة ٨٤ - ٨٦ حوالى ٤٩٦ الف رأس تمثل ٦٪ من جملة واردات العالم من الابقار وتمثل واردات ليبيا من الابقار نحو ثلث واردات العالم العربى منها . وقد سجلت واردات العالم العربى من الابقار زيادة ملموسة فى عام ١٩٨٦ بلغت ١٣٣٪ عن العام السابق .

بلغت الكمية المستوردة من الأغنام عام ١٩٨٦ ، ١٣ر٤ مليون رأس بزيادة ٤٪ عن عام ١٩٨٥ وتتركز واردات الوطن العربي من الضأن والماعز في كل من السعودية وليبيا والكويت إذ تمثل كل منها نحو ٤٣٪ ، ١٩٪ ، ١٤٪ من اجمالي واردات العالم العربي من الضأن والماعز خلال الفترة ٨٤ - ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بواردات الوطن العربي من اللحوم فقد سجلت زيادة طفيفة للكمية في عام ١٩٨٦ بلغت ٦٢ر٧٪ هذا وقد ارتفعت الكمية المستوردة منها من ٤١٩ ألف طن خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٣ لتصل الى ٤٨٩ ألف طن خلال الفترة الثانية بمعدل نمو سنوي بلغ ٥٣ر٧٪ .

وبالرغم من انخفاض معدل النمو في الواردات من الدواجن خلال الفترتين المذكورتين بنسبة ١ر١٪ وذلك بسبب التوسع في الانتاج منها الا ان عام ١٩٨٦ شهد زيادة ملحوظة في كمية المستورد منها بلغت ٢١٦ر٧٪ من مثيلتها في العام السابق وتمثل واردات السعودية نحو ٣٧٪ من جملة واردات العالم العربي من لحوم الدواجن .

هذا وقد زادت الكمية المستوردة من الالبان في عام ١٩٨٦ بنسبة ٢ر٢٪ ومن البيض بنسبة ٢ر٤٪ ومن الاسماك بنسبة ٨ر٣٪ .

الصادرات الزراعية العربية :

تشير البيانات الى انخفاض الصادرات لبعض السلع الزراعية في عام ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٥ مقابل ارتفاع طفيف في بعض السلع الاخرى. كما سجلت الصادرات الزراعية معدلات نمو سالبه خلال الفترتين ٨١-١٩٨٣، ٨٤-١٩٨٦ فقد شهد عام ١٩٨٦ زيادة في الكمية المصدرة من القمح السعودي بنسبة ١٠٪ عن العام السابق وزيادة في محصول الارز المصري وصلت الى حوالى ٦ أضعاف الكمية المصدرة منه في عام ١٩٨٥ .

وسجلت الكميات المصدرة من الدرنات في عام ١٩٨٦ ارتفاعا طفيفا بلغ ٦ر٧٪ مقارنة بعام ١٩٨٥ ويرجع ذلك الى الزيادة الملحوظة في صادرات البطاطس من المغرب وسوريا خلال هذا العام . (جدولى ١٤ ، ١٥) .

بلغ متوسط الصادرات من الخضر خلال الفترة ٨٤-١٩٨٦ حوالى ٧٠١ ألف طن ساهمت مصر بنحو ٢٣٪ من هذه الصادرات والاردن بنحو ٣٤٪ والمغرب بنحو ٣٠٪ .

اما صادرات العالم العربي من الفاكهة بلغت في المتوسط خلال الفترة ٨٤ - ٨٦ ١٢٧٩ ألف طن وتتركزت تلك الصادرات في كل من المغرب ولبنان ومصر والاردن إذ تسهم هذه الدول بنحو ٤٢٪ ، ١٩٪ ، ١٢٪ ، ١٠٪ من جملة صادرات العالم العربي من الفاكهة على التوالي وتشير النتائج الى انخفاض معدل نمو الصادرات من الفاكهة خلال الفترتين ٨١ - ٨٣ ، ٨٤ - ١٩٨٦ بمعدل ٥٪ سنويا .

وتتركز صادرات العالم العربي من الضأن والماعز في كل من الصومال وموريتانيا

والسودان وسوريا اذ تمثل كل منها نحو ٣٨٪ ، ٢٣٪ ، ١٢٪ ، ١٢٪ ، ٧٪ من جملة صادرات العالم العربى خلال الفترة ٨٤ - ١٩٨٦ وتمثل صادرات العالم العربى من الضأن والماعز حوالى ١٧٪ من جملة الصادرات العالمية خلال الفترة السابقة . وبالنسبة للحوم الحمراء فان صادرات العالم العربى من هذه السلعة تتركز فى الصومال والسودان وموريتانيا ، اذ تمثل كل منها نحو ٢٩٪ ، ١٩٪ ، ١٤٪ من جملة ما يصدره العالم العربى من اللحوم . وتتركز صادرات الاسماك فى كل من موريتانيا والمغرب حيث تمثل صادرات كل منها نحو ٧٠٪ ، ١٩٪ وتحتل مصر حوالى ٥٢٪ من جملة الصادرات العربية من السكر .

وبالنسبة للزيوت النباتية فان الصادرات العربية من هذه السلعة تتركز فى تونس بنسبة ٧٦٪ .

مما سبق يتضح أن الدول العربية فى مجموعها تعاني من عجز صافى فى التجارة للسلع الزراعية ونتيجة لذلك فقد ارتفعت اعباء كل السلع الزراعية المستوردة بشكل خطير هذا بالاضافة الى ان نسب التبادل الزراعى البينى تعتبر منخفضة بصورة واضحة كما تعتمد الصادرات العربية لبعض السلع الزراعية فى الجانب الاكبر منها على الاسواق غير العربية كما هو الحال بالنسبة للاسماك والخضر والفاكهة . كما ان اسعار استيراد الدول العربية للسلع الزراعية فى العالم الخارجى تفوق فى غالب الاحيان نظيرتها الخاصة بالاستيراد فى الدول العربية وأمر هذا شأنه ليدل بوضوح على مدى غياب التنسيق والتكامل فى السياسات التجارية العربية وفى نفس الوقت اهدار للموارد المالية وتخصيصها فى غير موقعها الامثل . مما يعكس اهمية اتباع اساليب العمل العربى المشترك فى تنمية وتطوير البنيات الاقتصادية للدول العربية وارتباطها بتنمية التبادل التجارى العربى البينى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة .

الفجوة الغذائية العربية

على الرغم من الاتساع الكبير للامكانيات الموردية الزراعية والبشرية للدول العربية على النحو السالف الذكر فان طاقة هذه القاعدة الموردية على الانتاج تعد ضعيفة بشكل ملحوظ خاصة بمقارنتها بمثيلتها على المستوى العالمى. وكنتيجة لتخلف قطاعات الانتاج من جانب والنمو المتسارع فى استهلاك الغذاء من جانب آخر تأثرا بالزيادة السريعة فى عدد السكان وفى التحسن النسبى الذى طرأ على الدخول الحقيقية ، فلقد نشأت مشكلة العجز الغذائى ، تلك المشكلة التى شاهدت تفاقمها مستمرا سنة بعد اخرى ، كما تشير بذلك الارقام الواردة بالجدول رقم (١٦) والتى يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق لعل ابرزها :-

(١) ان القيمة النقدية للفجوة الغذائية قد تصاعدت من نحو ٢ر٤ مليار دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٢-٧٠ تصل الى ١٢ر٩ مليار دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ وان شطرا كبيرا من هذه القيمة يوجه لتغطية العجز فى اخطر سلع الغذاء واكثرها استراتيجية وهى الحبوب وبصفة خاصة القمح ، تصل فى مجملها نحو ٤٤٪ و ١٩٪ على التوالى من قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦.

(٢) تشير البيانات ان القيمة التراكمية للفجوة الغذائية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ قد بلغت نحو ٨٠ مليار دولار امريكى ، منها نحو ٣٦ مليار دولار للحبوب ، ٧ مليار دولار للسكر ، ٧ مليار دولار للزيوت النباتية ، ١٥ مليار دولار للحوم ، ١١ مليار دولار للالبان . هذا وتقدر قيمة صافى الواردات الغذائية للدول العربية بنحو ١٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ فقط ، مما يشير الى تزايد وتفاقم قيمة الفجوة الغذائية العربية .

(٣) ان التضخم فى حجم الفجوة الغذائية من الحبوب سواء من حيث الكمية او القيمة ، لم يصاحبه تحسن فى الاوضاع المشابهة بالنسبة لسلع الغذاء الاخرى بل ازداد حجم الفجوة الغذائية لهذه السلع بنسب متفاوتة حتى انخفضت نسب الاكتفاء الذاتى الى مستويات شديدة الانخفاض وذلك كما هو مبين تفصيلا بالجدول رقم (١٦) .

(٤) ان المواطن العربى اصبح يعتمد على العالم الخارجى فى تأمين نصف قوته من الخبز واكثر من ذلك لكل من السكر والزيوت والشحوم النباتية وحوالى ثلث استهلاكه من اللحوم والالبان - الامر الذى يعنى ان مقدرات الغذاء فى المنطقة العربية اصبحت خارج نطاق التأثير العربى خاصة اذا علم ان الواردات العربية من الغذاء تشكل نسبة لا يستهان بها فى المعروض من الغذاء فى السوق العالمى .

وكما يلاحظ من الجدول رقم (١٦) انه بينما حققت الفجوة الغذائية فائضا

من البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة وذلك خلال الفترة ١٩٧٢-٧٠ قدر بنحو ٣٨ ، ٧٧٥ ، ٩٨٥ ، ٥١٠٢ مليون دولار لكل على الترتيب ، فانها حققت عجزا متزايدا خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ اذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من البطاطس ٨٦٪ ، ومن البقوليات ٧٨٪ كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الخضر الى ٩٥٪ ومن الفاكهة ٩٨٪ ، كما ان الانخفاض فى نسبة الاكتفاء الذاتى والراجع الى تفاقم حجم الفجوة الغذائية قد استمر فى الحبوب ، فبينما كان حجم الفجوة الغذائية خلال الفترة الاولى ١٨٣٠٥ مليون دولار تفاقم ليصل الى ٥٧٨٥ مليون دولار خلال الفترة الثانية ومما صاحبه من انخفاض فى نسبة الاكتفاء الذاتى من ٨٧٪ الى ٤٤٪ خلال الفترتين .

واستمر الانخفاض فى نسبة الاكتفاء الذاتى فى الزيوت ٣٦٪ واللحوم ٧٤٪ والبيض ٨٤٪ واللبن ٥٢٪ . ولقد سجلت سلعة الاسماك فائضا ملحوظا خلال الفترتين وحافظت على نسبة الاكتفاء الذاتى والتي تقدر بنحو ١١١٪ خلال الفترتين .

مما سبق يتضح ازدياد وتضخم اعتماد الدول العربية على تلبية احتياجات سكانها على العالم الخارجى حتى بلغت القيمة التراكمية للواردات نحو ٨٠ مليار دولار خلال ست سنوات فقط مما يمثل دعما لاقتصاديات الدول الاجنبية وتشجيعا للمنتج الاجنبى . وقد يكون من المناسب فى هذا المقام مقارنه ذلك بمستويات الاستثمارات الزراعية العربية والمجهودات العربية المشتركة فى دعم الانتاج الزراعى العربى من حيث القروض العربية الانمائية والمشروعات العربية المشتركة .

الاستثمارات الزراعية العربية

تشير الدلائل الى ان الفترة التى اعقبت ازمة الغذاء العالمى قد شهدت اهتماما واضحا من قبل الدول العربية لتطوير القطاع الزراعى ودفع عملية التنمية الزراعية وقد انعكس هذا الاهتمام من خلال مضاعفة او زيادة التخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعى فى الخطط التنموية على المستوى القطرى . الا انه رغم نمو هذا الاتجاه الجيد وتماعده فيلاحظ ان الاستثمارات الزراعية ما زالت دون المستوى المناسب لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعى ، وقد اوضحت احدى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية^(١) عن وجود العديد من المعوقات التى تواجه الاستثمار الزراعى وذلك كنتيجة لدراسة واقعية لكافة جوانب الاستثمار لعدد ١٣٦ مشروعا زراعيا تغطى ١٩٧ نشاطا فى ستة دول عربية . وقد اوضحت نتائج الدراسة وجود معوقات فى كافة مراحل المشروعات مع قصور واضح فى اجهزة الاعلام الاستثمارى ، مع تضارب وتعدد فى التشريعات والاجراءات الاستثمارية .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربية - الاطار التشريعى ، والواقع ، وسبل التطوير ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .

هذا بجانب المشاكل التنفيذية والاجرائية خلال تنفيذ المشروع او تسويق منتجاته .

وبصفة عامة يلاحظ ان موارد التنمية الاقتصادية العربية قد شهدت قفزة واسعة خلال السبعينات والنصف الاول من الثمانينات ، اذ تضاعفت هذه الاستثمارات خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ نحو خمس اضعاف عما كانت عليه فى النصف الاول من السبعينات كما هو مبين بالجدول رقم (١٧) ، ويلاحظ انه على الرغم من هذا التصاعد فى الحجم المطلق للاستثمارات الزراعية فان الاهمية النسبية لهذه الاستثمارات بالنسبة لجملة الاستثمارات ظلت متدنية بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ، حيث انخفضت الاهمية النسبية للاستثمارات الزراعية من نحو ١٣.٩٪ خلال الفترة ٧٠-١٩٧٥ الى نحو ٩.١٪ خلال الفترتين ٧٦-١٩٨٠، ٨١-١٩٨٦.

كما يلاحظ ايضا من خلال توزيع الاستثمارات الزراعية على الاقطار العربية ان الشطر الاعظم منها قد تركز فى عدد محدود من الدول العربية التى لا تمتلك الموارد الزراعية المناسبة ، فيلاحظ من الجدول (١٨) ، ان الاستثمارات الزراعية فى مجموعة الدول النفطية قد تضاعفت حوالى ١٢ مرة بالمقارنة مع مستواها فى النصف الاول من عقد السبعينات ، بينما تضاعفت هذه الاستثمارات نحو خمس مرات فقط فى مجموعة الدول العربية النامية والاقل نموا خلال الفترة المشار اليها . كما يلاحظ ان الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية خلال النصف الاول من هذا العقد فى مجموعة الدول النفطية والمقدرة بنحو ٨ مليارات دولار تمثل وحدها ٦٧٪ من الاستثمارات الكلية العربية الموجهة للقطاع الزراعى والمقدرة بنحو ١٢.٥ مليار دولار كما انها تمثل نحو ٧٠٪ من قيمة الناتج الزراعى فى دول هذه المجموعة . هذا فى الوقت الذى تبلغ فيه هذه الاستثمارات الزراعية فى الدول العربية النامية والاقل نموا والتى تمتلك معظمها موارد زراعية مناسبة وغير مستغلة نحو ٤ مليارات دولار تمثل فقط نحو ٣٣٪ من مجمل الاستثمارات الزراعية العربية وهو ما يعادل نحو ٢٢٪ فقط من اجمالى قيمة الناتج الزراعى فى هذه الاقطار .

وتزداد مشكلة الانخفاض النسبى للاستثمارات الزراعية حدة خاصة فى الدول التى تمتلك القاعدة الموردية المناسبة اذ ما درست معدلات التنفيذ الفعلى مما هو مخطط من استثمارات ، اذ تفيد الاحصاءات ان نسبة التنفيذ الفعلى قد بلغت نحو ٩٨٪ من الاستثمارات المخططة خلال الفترة ٧٠-١٩٧٥ ثم انخفضت لتصل الى نحو ٥٤٪ خلال الفترة ٧٦-١٩٨٠ ونحو ٧٢٪ خلال الفترة ٨١-١٩٨٥ وبطبيعة الحال تتفاوت نسبة الانفاق الاستثمارى الفعلى من دولة الى اخرى الا انه من الملاحظ ان دولاً يعتمد اقتصادها اعتماداً رئيسياً على الزراعة كالسودان والصومال وموريتانيا تدهورت فيها نسبة الاستثمارات الفعلية الى المخططة بشكل واضح على امتداد الثلاث فترات السابقة الاشارة اليها . وفى حين ان دولة نفطية واحدة حققت وحدها ٤٦٪ من مجمل الاستثمارات المنفذة على المستوى العربى خلال الفترة ٨١-١٩٨٥ فان نصيب خمس دول عربية اقل نمواً (السودان - الصومال - موريتانيا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى) يمثل فقط نحو ٤٥٪ من اجمالى الاستثمارات

المخططة خلال نفس الفترة .

ومن السابق يتضح بجلاء ان السياسات الاستثمارية العربية قد وضعت فى إطار منظور قطري بحث دون النظر الى الابعاد التخطيطية القومية مما ترتب عليه ظهور ما يمكن تسميته بالانفصام بين الموارد الاقتصادية العربية الامر الذى يؤدى الى انخفاض كفاءة استغلال هذه الموارد الزراعية بشكل واضح .

القروض الزراعية الانمائية العربية

وبالنظر الى دور المؤسسات العربية العاملة فى مجال التمويل والتنمية فقد قدمت تلك المؤسسات قروضا الى القطاع الزراعى العربى ومشروعات الامن الغذائى بلغت نحو ٣٥ مليار دولار حتى عام ١٩٨٥ ، تمثل نحو ١٦٪ من اجمالى المبالغ الممنوحة من تلك المؤسسات ومنها نحو ٢٦ مليار دولار للدول العربية ، وقد قدم الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى والصندوق السعودى نحو ٤٨٨٪ من اجمالى القروض الزراعية المقدمة من كافة المؤسسات التمويلية العربية (١) . وقد تركز التوزيع الجغرافى لتلك القروض فى المغرب وتونس والسودان والاردن ، حيث حصلت هذه الدول على نحو ٦٤٢٪ من اجمالى القروض المقدمة للقطاع الزراعى ، وقد حصلت المغرب وحدها على نحو ٥٢١ مليون دولار اى نحو ٢٠٪ من اجمالى القروض ، فى حين بلغ نصيب سوريا نحو ١٣٪ فقط على الرغم مما لديها من امكانيات وفرص استثمارية ، كما حصلت كل من الصومال ، موريتانيا وهى الدول العربية الاشد فقرا ولديها موارد زراعية على نحو ٦٧٪ ، ٤٧٪ على التوالى من اجمالى القروض الزراعية الممنوحة للدول العربية .

وقد تركزت القروض الزراعية فى مشاريع استصلاح الاراضى حيث بلغت نسبة القروض للدول العربية فى هذا المجال نحو ٣٠٢٪ من اجمالى القروض الزراعية المقدمة ، فى حين بلغت النسبة لمجالات الانتاج الحيوانى نحو ٢١٪ فقط ، والصيد البحرى ٥٦٪ والصناعات الزراعية ١١٪ .

واقع المشروعات العربية الزراعية المشتركة

وتعتبر المشروعات العربية المشتركة احدى اهم مجالات زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادى العربى مما يعمل على زيادة معدلات الاستثمار تحقيقا لاهداف التنمية الزراعية العربية . ويعرف المشروع العربى المشترك (٢) بانه المشروع المقام وفقا للقوانين السارية المفعول فى الدول العربية ، او فى اطار الاتفاقيات العربية والذى يشترك فى اقامته اطراف عربية فى دولتين عربيتين او اكثر سواء كانت هذه الاطراف مؤسسات قطاع عام او مختلط او خاص ، والذى يستهدف القيام بنشاط انتاجى او تجارى او خدمى او غيره ، ومن شأنه ان يحقق منافعة اقتصادية لهذه الاقطار ويزيد من مكانة الروابط والعلاقات والتبادل فيما بينها .

- (١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربيه - الاطار التشريعى ، الواقع ، وسبل التطوير " الخرطوم ١٩٨٧ .
- (٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى : اوراق خلفية للاجتماع السادس لفريق العمل الخاص بالمشروعات العربية المشتركة فى ميدان الامن الغذائى " تونس ، يونيو ١٩٨٧ .

ولقد تم انشاء نحو ٨٣٠ مشروعا عربيا مشتركا سواء كان عربيا - عربيا او عربية - دوليا برأس مال مدفوع بلغ نحو ٣٥٧ مليار دولار ، جدول رقم (١٩) .
وبلغ عدد المشروعات الزراعية منها نحو ٦٩ مشروعا فقط برأس مال بلغ ٢٣ مليار دولار . وقد تم انشاء نحو ٣٩١ مشروعا عربيا - عربيا منهم ٣٥ مشروعا فقط فى قطاع الزراعة برأس مال بلغ نحو ٢ مليار دولار ممثلا نسبة ٩٤٪ فقط من اجمالى رأس مال المشروعات الكلية ... وقد بلغ رأس مال المشروعات الثنائية منها والتي بلغ عددها ٢٣ مشروعا نحو ٣٩٦ مليون دولار فقط فى حين بلغ رأس مال المشروعات الجماعية نحو ١٦ مليار دولار . وبالرغم من تساوى عدد المشروعات الزراعية العربية - العربية مع المشروعات العربية - الدولية المشتركة التى أنشأت فى هذه الفترة الا انه يتضح ان المشروعات العربية - المشتركة كانت اكبر واكثر تأثيرا وقد بلغ رأسمالها نحو ٦ أضعاف المشروعات العربية - الدولية المشتركة . وبالرغم من المعوقات التى تعترض المشاريع العربية الزراعية المشتركة الا انه قد ثبت انها صيغة ملائمة فى الوقت الحالى لدفع عجلة العمل العربى المشترك والاستفادة من الميزات النسبية والموارد المتاحة بالدول العربية تحقيقا للمزاوجة والمشاركة بين عناصر الانتاج لتلبية الحاجات القومية والقطرية . وتؤدى تلك المشروعات المشتركة الى خلق الترابطات العضوية بين الاقطار العربية . ولكى تؤدى تلك المشروعات الدور المرغوب فانه يجب معالجة المعوقات التشريعية والتنفيذية التى تواجهها مع ضرورة تغليب المنظور القومى والاقليمى على المنظور القطرى فى التخطيط لتنمية الموارد الزراعية العربية .

وتعتبر الشركة العربية للاستثمار الزراعى ، والشركة العربية لتنمية الثروة السمكية من ابرز مشروعات القطاع الخاص المشتركة والتى تأسست حديثا كاحدى نتائج مؤتمرات المستثمرين العرب . كما تعد الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ابرز المشروعات الحكومية المشتركة العاملة فى القطاع الزراعى .

معوقات التنمية الزراعية بالدول العربية

تجابه الجهود الجادة لتحقيق التنمية الزراعية العربية وتوفير الامن الغذائى العربى العديد من المعوقات يمكن تقسيمها الى معوقات طبيعية وتكنولوجية وبشرية ، واقتصادية ومؤسسية ، ورأسمالية ، بجانب معوقات العمل العربى المشترك .

تعتبر المعوقات الطبيعية من اكثر المعوقات تأثيرا على الانتاجية الزراعية وعلى فعالية البرامج والجهود التى تبذل فى سبيل تطوير الانتاج الزراعى . وتضم هذه المجموعة كل المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية والموارد المائية والامطار المزارعى .

وتعتبر المعوقات الخاصة بالتكنولوجيا الزراعية من اهم معوقات تنمية الانتاجية الزراعية ، وتضم هذه المعوقات ما يتعلق منها بمستلزمات الانتاج الزراعى المعاملات الفنية للنواتج الزراعية هذا بالإضافة الى المعاملات الزراعية فى حدها .

فيلاحظ ان ندرة استخدام الاصناف الملائمة والعالية الانتاجية والمقاومة للأمراض من اهم اسباب تدهور الانتاجية . كما يتمثل التخلف التكنولوجى فى قصور استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة مثل الاسمدة والمبيدات والالات الزراعية .

اما المعاملات الزراعية فتتصف فى معظم الاقطار العربية بالافتقار الشديد للمستوى الفنى سواء تمثل ذلك فى موعد ادائها او الاسلوب المتبع للتنفيذ مما يجعلها من الاسباب المباشرة الهامة لانخفاض معدلات الانتاجية بصفة عامة .

وتعد مشاكل القوى العاملة الزراعية من حيث الكم والكيف من الاسباب الهامة لتدهور معدلات نمو الانتاجية بصفة عامة . فتعد ظاهرة الهجرة من الريف الى الحضر والى الخارج من اهم واخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها معظم الدول العربية فى الوقت الراهن ، اذ ترتب على هذه الظاهرة ارتفاع حاد فى اجور العمال الزراعيين ومن ثم تضخم كبير فى تكاليف الانتاج لم يوازيه ارتفاع مماثل فى الاسعار الزراعية مما ادى الى تآكل الهوامش الربحية المحدودة المتاحة للمنتجين الزراعيين ومن ثم العزوف عن الاستثمار بصفة عامة .

وبالإضافة الى ذلك فان النقص الواضح فى الكوادر الفنية المتخصصة خاصة فى مجال استخدام وصيانة الالات والمعدات الزراعية اصبح احد المشاكل الرئيسية فى الزراعة العربية .

وتتمثل مجموعة المعوقات الاقتصادية والمؤسسية فى كونها العامل المؤثر على كفاءة عناصر الانتاج الاخرى مثل رأس المال والاراضى والمياه بالإضافة الى صعوبة التحكم فيها لارتباط بعضها بالقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع الريفي وعلى ذلك تتحدد فعالية برامج التنمية بالهيكل التنظيمى والمؤسسى الذى يسود الزراعة ومدى ملائمته لحشد الموارد ونشر المعلومات والخبرات التكنولوجية وتحفيز المزارعين على الاستثمار الزراعى . وتشمل هذه المجموعة من المعوقات عدة موضوعات تندرج من السياسات الحكومية الى اتجاهات السياسات الزراعية ، ومنها السياسات السعرية والتسويقية وتلك المتعلقة بالنظام الحيازى والادارة المزرعية .

واما بالنسبة للنظم الحيازية فتشكل الحيازات الصغيرة والمنتشرة فى معظم الزراعات العربية عائقا كبيرا فى سبيل تحديث الزراعة واستعمال التكنولوجيا المتطورة فى العمليات الزراعية . كما تعتبر معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية سالفة الذكر دافعا لتشجيع الهجرة من الريف للحضر مع امتداد العمران مما يمس على حساب الرقعة الزراعية ويوارى الكثير منها مما يزيد من الاعتماد على القطاع الزراعى الانتاجى ويساعد على تفاقم مشكلة الغذاء وتخلف قطاع الزراعة .

وتعد المعوقات التمويلية والرأسمالية من اهم معوقات التنمية الزراعية فى الدول العربية اذ يعانى معظم المزارعين من مشاكل التمويل الزراعى التى تتباين من دولة الى اخرى . فانه من الملاحظ عدم توفر بنوك او هيئات متخصصة فى الاقراض الزراعى الا فى بعض الدول العربية ، كما انه لوحظ ضعف شبكة هذه المؤسسات الاقراضية فى بعضها من حيث كفاءتها بالنسبة للمساحة المخدومة او عدد المزارعين المتعاملين معها مما يضفى بعض الصعوبات فى سبيل الحصول على القروض

فى بعض الاحيان وتزداد حدة هذه المشكلة عندما تكون القروض عينية وليست نقدية . كما يعانى المزارعون فى كثير من الاحيان من تعقيد وصعوبة شروط الاقراض حيث ان بعض الهيئات الاقراضية تطلب ضمانات عقارية لمنحها القروض الزراعية ، الامر الذى لا يتوافر للعديد من مزار المزارعين ، هذا بالاضافة الى تعقد اجراءات الاقراض بالدرجة التى تؤخر الاستفادة من هذه القروض فى الأغراض المقترضا لها بل ان الامر يتعدى ذلك الى خروج مثل هذه القروض كليا عن نطاق الاستثمار الزراعى . الى جانب ذلك تعاني الهيئات المقرضة ذاتها من محدودية السيولة النقدية والاعتمادات المصرفية مما يؤثر بطبيعة الحال على قدرتها على الاقراض والتوسع فيه . وعادة ما تلجأ على تركيز نشاطها فى القروض قصيرة الاجل دون المتوسطة او طويلة الاجل فى الوقت الذى لاتغطى فيه هذه القروض قصيرة الاجل الا نحو ٣٠٪ فقط من تكاليف انتاج المحاصيل الرئيسية ، الامر الذى يترتب عليه ضعف تأثير هذه القروض خاصة بالنسبة للاستثمار الزراعى الذى يتطلب نوعا من القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

معوقات العمل العربى المشترك فى مجال التنمية الزراعية :

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلى :

اولا: تغليب النظرة القطرية على النظرة القومية فى استراتيجية وسياسات التنمية الاقتصادية العربية .

ثانيا: القصور النسبى فى فاعلية الجهود التمويلية لمؤسسات التمويل والتنمية العربية .

ثالثا: تشوهات مناخ الاستثمار فى الدول العربية المضيفة للاستثمار الزراعى : يعتبر مناخ الاستثمار بمفوماته المختلفة فى الدول العربية ذات الإمكانات الموردية المناسبة احد اهم المعوقات التى تحد من تنفيذ المشروعات الزراعية بصفة عامة دعما لجهود العمل العربى المشترك ، اذ تسود فى هذه الدول حالة من عدم التوافق النسبى فى مناخ الاستثمار الزراعى مع محفزات هذا الاستثمار ويرجع ذلك الى بعض القصور او التشوهات فى مناخ الاستثمار والتى يمكن ايجاز اهمها فى النقاط التالية :

(أ) القصور الواضح فى مقومات البنية الاساسية من طرق ووسائل اتصال وخدمات اسكان .

(ب) القصور النسبى فى خدمات التسويق والتصريف .

(ج) عدم استقرار السياسات الاقتصادية التى تتبعها الاقطار العربية وتضاربها فى بعض الاحيان .

(د) تعرض القطاع الزراعى فى معظم الدول العربية خلال السنوات الاخيرة لكثير من العوامل الطبيعية غير المواتية مما ترتب عليه اتساع ظاهرة الجفاف والتصحر .

(هـ) التحيز الواضح فى تخطيط سياسات الاسعار الزراعية لصالح قطاعات الاستهلاك وعلى حساب قطاعات الانتاج .

(و) هناك ايضا العوامل المتعلقة بتشريعات واجراءات الاستثمار الزراعى اذ
تحرص الدول العربية على ان يكون لديها من التشريعات مما يساعد على
تنشيط الحركة الاستثمارية وعادة ترتبط هذه التشريعات بالعديد من الاجراءات
فى تنفيذها ومن الملاحظ ان الاجراءات الادارية فى بعض الدول المورديـة
الزراعية المناسبة مطولة ومعقدة . وبما يترتب عليه من اضعاف الحوافز
الاستثمارية فى هذا القطاع .

(ز) تعرض الاسواق العربية لسياسات اغراقية تحت ستار المعونات والقروض
الميسرة مما أثر سلبا على الحوافز الاستثمارية فى القطاعات الانتاجية .

السياسات السعرية والتوزيعية للغذاء

للسياسة السعرية اهمية قصوى فى التنمية الزراعية وتحقيق اهداف الامن
الغذائى . فان السياسة السعرية التى تهتم بحصول المنتج على عائد مجز يحفز
لاستخدام التقنية المتطورة والمستلزمات الحديثة اللازمة لزيادة الانتاج تعتبر من
اهم العوامل المؤثرة على زيادة الانتاجية . ونظرا لتشعب اتجاهات وجوانب تأثير
الاسعار والسياسات السعرية والتوزيعية على الانتاج الزراعى واهميتها فيمكن
تحديد اهم ملامح السياسات السعرية والتوزيعية بالدول العربية فيما يلى :

(أ) ان السياسة السعرية لا تعمل على تحفيز المنتج وبذلك فهى لاتساعد على نقل
وتطوير ونشر استخدام التقنية الحديثة والاصناف المحسنة لزيادة الانتاجية
والعناية بالمساحات المزروعة .

(ب) تتصف السياسات السعرية فى اغلب الدول العربية بعدم الوضوح وكونها رد فعل
لاحتزازات واختلالات سوقية بدون ان يكون لها استراتيجية متكاملة واضحة المعالم
فى اطار التخطيط العلمى .

(ج) تتصف السياسة التسعيرية فى معظم الدول العربية بعدم التوازن والجزئية
بين القطاعات والسلع حيث انه يتم فى اغلب الاحوال تسعير محصول هام ترغب
الدولة فى تطويره وعدم تسعير محاصيل اخرى بديلة او منافسة ، بجانب انخفاض
مستوى الاسعار الحكومية بصورة عامة عن اسعار السوق الحر او نسبيا باسعار
المحاصيل البديلة مما يؤدى الى اهتمام المزارع بالمحاصيل غير المسعرة
حكوميا يزيـد بها العائد وعدم الاهتمام بالمحاصيل التى يراد زيادة
انتاجيتها على المستوى الحكومى . وبذلك تؤدى السياسة السعرية الى
تدهور انتاجية المحاصيل الهامة وتطور انتاجية محاصيل اخرى ذات العائد
السوقى المرتفع والتى قد لا تكون ضمن اولويات الامن الغذائى القطرى .

(د) تؤدى السياسة السعرية غير الرشيدة فى غالبية الدول العربية الى سوء
استخدام فى المستلزمات والاسمدة وعدم كفاءة فى استغلال الموارد . حيث تؤدى
تلك السياسة الجزئية وغير المتوازنة الى خفض الانتاج .

(هـ) ان سياسات الدعم التى تنتهجها معظم الدول العربية عادة ما تكون فى
صالح المستهلك بحيث تؤدى الى انخفاض اسعار المستهلك ولتخفيض العجز فى
الميزانية يتم تخفيض اسعار المنتج مما يؤدى الى عدم تحفيزه على زيادة .

الانتاج . وبالرغم من ان الدول الاجنبية المصدرة للحبوب والغذاء تقوم بدعم منتجاتها لزيادة حصصها السوقية في السوق العالمي ولتدعيم منتجاتها ، الا ان سياسات الدعم السعري بغالبية الدول العربية تتسم بعدم تحفيزها للمنتج ماعدا في سياسات الدعم المباشرة للمنتج الزراعي او المستخدمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تستهدف اساسا زيادة الانتاج ورفع الانتاجية نظرا لما يتوفر من امكانيات مادية تسمح بهذا النوع من التشجيع في المدى القصير .

كما ان للسياسة التسويقية والتوزيعية اكبر الاثر على الانتاج الزراعي وتطوره بالدول العربية . فبجانب ان السياسات التسويقية تعمل مع السياسة السعرية على تحفيز المنتج لزيادة انتاجية وتطويع الامكانيات والمستلزمات الحديثة بالرغم من امكانية زيادة الانتاجية الهكتارية فقد لا ينعكس ذلك على المتاح للاستهلاك اذا كان الفاقد المسموح ضئيلا ، واذا كان في صالح المزارع الاحتفاظ بانتاجه لسد احتياجاته الغذائية . وبتطوير الزراعة فان زيادة الاعتماد على السوق يصبح ضرورة وبالتالي تزداد استجابة المزارع لزيادة الاسعار على زيادة انتاجه .

كما انه من المهم الاشارة في هذا المجال الى ان تطوير الاجهزة والامكانيات التسويقية من نقل وخرن وتبريد وغيرها يعتبر جهدا ضروريا ومكملا لجهود زيادة ورفع مستوى الانتاج الغذائي فعلى سبيل المثال اذا ادت جميع الجهود البحثية والارشادية والسياسات السعرية المباشرة وكافة السياسات والاجراءات الى زيادة الانتاجية ، واذا لم تراع هذه الجهود النواحي التسويقية ورفع كفاءتها فان ارتفاع نسبة الفاقد بعد الحصاد فقط قد يؤدي الى اضرار اكبر من الفائدة المتحصل عليها من زيادة الانتاجية الحقلية . ولذلك فان اهمية التأكد من انعكاس الزيادة في الانتاج الى زيادة في الكميات المتاحة للاستهلاك او التصدير من الاهمية بمكان عن طريق دعم وتطوير السياسات والامكانيات التوزيعية والتسويق . ومن المهم في هذا المجال التعرض لجهود تخفيض الفاقد في مرحلة ما قبل الحصاد عن طريق المقاومة ومكافحة الافات . فيمكن ان تضيق كل الجهود المبذولة لانتاج فريد من الحبوب او المحاصيل الغذائية باستخدام المستلزمات الحديثة باهظة التكاليف اذا لم يمكن مكافحة هذه الخسائر في الوقت المناسب عن طريق طرق المقاومة الاقتصادية والفعالة كذلك فانه يتضح وجود فاقد كبير في مرحلة الحصاد وايضا في مرحلة بعد الحصاد كما سبق الاشارة وبالرغم من ضعف البيانات وعدم دقتها في مجال الفاقد الزراعي بالدول العربية سواء في مراحل قبل واثناء وبعد الحصاد ، الا ان بعض الدراسات القطرية توضح ارتفاع هذا المعدل بصورة عامة لبعض الحاصلات .

التعديلات الهيكلية في القطاع الزراعي

يعانى القطاع الزراعي بالعديد من الدول العربية من معوقات ومشاكل ينبع بعضها من تأثير مشاكل التجارة الدولية والوضع الاقتصادي العالمي وينبع البعض الاخر من الاختلالات في السياسات الاقتصادية والزراعية القطرية التي تتبعها تلك الدول .

لقد اوضحت الدراسات القطرية والاقليمية وجود العديد من الاختلالات والتي سببتها بعض السياسات مثل سياسات التسعير الجزئية وغير العادلة وسياسات توزيع الغذاء ومستلزمات الانتاج ، وسياسات الحماية المفرطة ، وزيادة عرض النقود وجموده وارتفاع سعر الصرف للعملات المحلية . . . وقد اولت بعض الدول العربية اهتماما خلال عام ١٩٨٧ باجراء العديد من التعديلات فى السياسات الاقتصادية العامة والمرتبطة بالقطاع الزراعى لتصحيح المسار الاقتصادى بما يتلائم وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوه . وتعنى تلك التعديلات اساسا باعادة صياغة الاهداف التنموية ووضع البرامج والسياسات الزراعية والاقتصادية التى تؤثر على اتجاهات ومعدلات التنمية . وتعنى فى قطاع الزراعة بزيادة الانتاج والدخل الزراعى مع تحسين توزيع تلك الدخول بما يحقق رفاهية المزارع العربى .

وقد بدأت بعض الدول العربية فى تبني برامج اصلاح هيكلية سيكون لها اكبر الاثر على دفع عجلة النمو بالقطاع الزراعى وتحقيق معدلات اكبر للانتاج الزراعى . وتهدف تلك البرامج الموجهة للاصلاح الهيكلى والمؤسسى الى رفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات على المستوى القطرى فى المديين المتوسط او البعيد .

كما عمدت عدة دول عربية مثل دول الخليج العربية وسوريا والعراق والاردن ومصر والمغرب الى اجراء تعديلات فى السياسات المالية والنقدية حيث تحاول بعض الدول اجراء تعديلات ضريبية وتحسين التحصيل الضريبى ، والاتجاه نحو الضريبة النسبية مع توجيه التشجيع الضريبى نحو القطاع الخاص ، واتجهت بعض الدول العربية الى اصلاح السياسات المالية الاخرى من حيث ترشيد الانفاق وخفض العجز وترشيد الاستثمار الحكومى وتقليل التحويلات للقطاع الحكومى . اما فى مجال السياسات النقدية فقد عمدت بعض الدول الى فرض قيود على الائتمان مع رفع الحد الاقصى لسعر الفائدة وتحسين ادارة القروض الاجنبية من حيث تنظيم المتابعة ووضع القيود المناسبة لاستغلالها . اما فى مجال اصلاح المؤسسى فتعمل بعض الدول على زيادة كفاءة أداء الجهاز الحكومى ، وتبسيط وتسهيل القواعد والاجراءات الروتينية ، والاصلاحات المؤسسية العديدة فى القطاع الزراعى مما له الاثر الكبير على أداء القطاع الزراعى بتلك الدول .

وتظهر ملامح تلك التعديلات فى محاولة حل مشاكل السياسات الزراعية خاصة تلك المرتبطة بالسياسات السعرية والتي اعتبرت فى الماضى اهم معوقات تطوير الانتاج الزراعى . وتستهدف هذه الإصلاحات رفع اسعار المنتج لتحفيزه على زيادة الانتاج وتقليل دعم مستلزمات الانتاج ، مع زيادة اسعار الطاقة وترشيد الدعم بما يحقق اغراضه الاساسية من زيادة الانتاج وترشيد الاستهلاك وذلك كما يتضح من السياسات المعلنة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمغرب وسوريا ومصر وتونس والسودان والاردن . كما اهتمت العديد من الدول العربية مثل سوريا ومصر والمغرب والسودان والاردن بتبني سياسات اصلاح فى مجال التجارة الخارجية بما يعمل على

تشجيع وتحفيز التصدير من خلال تعديل سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية وتقليل ضرائب الصادرات كما في حالة شركات الصمغ العربي والقطن بالسودان مع توفير الائتمان للمصدرين ، ورفع الحصص من الصادرات . كما اهتمت العديد من الدول بتشجيع الصادرات من طريق اصلاح المؤسسى حيث عمدت عدة دول عربية الى انشاء ودعم صندوق لتطوير وتشجيع الصادرات ، او التوجيه نحو تكوين مناطق تجارة حرة . ولعل اهم الجهود فى هذا المجال هو محاولات تعديل سياسات الواردات مثل تعديل اسعار الصرف وازالة الحصص ، وترشيد التعريفات الجمركية ، وتبسيط وتسهيل اجراءات الاستيراد فى كل من سوريا ومصر والمغرب والاردن .

ومن المتوقع ان تؤدى تلك البرامج الى العديد من الفوائد منها زيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج بما فيها العنصر البشرى ، وزيادة الانتاج كما ونوعا مع التحسن فى ميزان المدفوعات ، وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة الكفاءة التسويقية فى التوزيع الداخلى والخارجى .

جدول (١) الناتج المحلي والناتج الزراعي ومتوسط نصيب الفرد في الوطن العربي ١٩٨٦

الناتج المحلي الاجمالي لسعر التكلفة مليون دولار	الناتج الزراعي بسعر التكلفة مليون دولار	مساهمة قطاع الزراعة %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي دولار	
٣٧٢٦٢٠٥	٤٢٠٦٦١	١١٣	١٩٢٦٨٥	٢١٧٥٣	الوطن العربي
١٤٢١٧٢٣٩	٣٧٤٥٨	٢٦	٨٢٠٩٠٧	٢١٦٢٨	مجموعة الاولى
٢١٥٨٠٦	٤١٩٥	١٩	١٥٧٠٦٤	٣٠٥٣١	الامارات
٤٧٣٩٤	٥٥٩	١٢	١٠٥٧٩٠٢	١٢٤٧٨	البحرين
٨٥٩٧٠٢	٢٨٠٧٠	٣٣	٧١٦٧٧٧	٢٣٤٠٣	السعودية
٧٥٦٨٣	٢٨٣٥	٣٧	٥٩٠٣٥١	٢٢١١٤	عمان
٤٩٢٤٥	٧٠٣	١٤	١٤٧٨٨٢٩	٢١١١١	قطر
١٧٣٨٩٩	١٠٩٦	٦	٩٢١٠٧٥	٥٨٠٥	الكويت
١١٩٩٠٠٤	١٤٣٣١٢	١٢٠	٢٨١٤٦٣	٣٣٦٤٢	مجموعة الثانية :
٥٤٧٠١٨	٦٣٧٢٣	١١٦	٢٤٣٩٢١	٢٨٤١٥	الجزائر
٤٥١٣٩٥	٧٠٠٠	١٥٥	٢٧٤٦٨٨	٤٢٥٩٧	العراق
٢٠٠٥٩١	٩٥٩٠	٤٨	٥٣٦٣٤٠	٢٥٦٤٢	ليبيا
٩٨٥٨٢٣	٢٠٤٨٣٢	٢٠٨	١٠٣٨١٩	٢١٥٧١	مجموعة الثالثة :
٤٠٠٢٢	٣٣٢١	٨٣	١٠٩٤١٠	٩٠٧٩	الاردن
٨١٧٩٨	١٣٥٦٤	١٦٦	١١٣٠٢٨	١٨٧٤٣	تونس
٢٠٧٩٠١	٥١٥٤١	٢٤٨	١٩٠٧٣٥	٤٧٢٨٥	سوريا
٣٧٨٢	٣٣٤	٨٨	١٣٨٧٩	١٢٢٦	لبنان
٥١٠٠٨١	١٠٥٦٥٩	٢٠٧	١٠٦٣٠٢	٢٢٠٢٠	مصر
١٤٢٢٤٠	٣٠٤١٣	٢١٤	٦٣٣٥٣	١٣٥٤٦	المغرب
١١٦٦٤٩	٣٥٠٥٨	٢٩٣	٣١٠٧٠	٩١٠٤	مجموعة الرابعة :
٦١٩٨	٣٢٥	٥٢	١٦٤٨٤	٨٦٤٤	جيبوتي
٥٨٥٣٢	١٧٥٤٠	٣٠٠	٢٦٣٨٨	٧٩٠٨	السودان
١٥٠٨٠	٨٢٣٣	٥٤٦	٣١٧٣٤	١٧٣٢٥	الصومال
٧٠٥٣	٢٥٩٥	٣٦٨	٣٦٢٢٥	١٣٣٢٨	موريتانيا
٢٣٦٣٧	٥٣٢٣	٢٢٥	٣٣٥٢٣	٧٥٤٩	اليمن الشمالي
٩١٤٩	١٠٤٢	١١٤	٤١٥٤٩	٤٧٣٢	اليمن الجنوبي

لمصدر : جمعت وحسبت من : التقرير الاقتصادي الموحد، العدد الثامن ١٩٨٧
بيانات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة

جدول (٢) السكان والعمالة في الوطن العربي عام ١٩٨٦

الدولة	السكان	الزراعيين	العماله	الزراعية
الوطن العربي:	١٩٣٣٨٣	٧٥٢٤٠	٥٤٨٢٠	٢١٩٢٤
المجموعة الاولى	١٧٣١٩	٥٧٥٦	٥٦٤٨	١٧٠٢
الامارات	١٣٧٤	٤٥	٧٠٢	٢٣
البحرين	٤٤٨	١٠	١٨٨	٤
السعودية	١١٩٩٤	٥١٣٦	٣٥٣٠	١٥١٢
عمان	١٢٨٢	٥٦٥	٣٦٩	١٦٣
قطر	٣٣٣	٠٠	١٥٣	٠٠
الكويت	١٨٨٨	٠٠	٧٠٦	٠٠
المجموعة الثانية:	٤٢٥٩٩	١٠١٢٣	١٠٣٧١	٢٤٨٣
الجزائر	٢٢٤٢٦	٥٧٢٠	٥٠١٧	١٣٠٩
العراق	١٦٤٣٣	٣٨٨٤	٤٤٦٨	١٠٤٤
ليبيا	٣٧٤٠	٥١٩	٩٣٦	١٣٠
المجموعة الثالثة:	٩٤٩٥٦	٣٤٨٩٥	٢٦٦٧٠	٩٨٨٢
الاردن	٣٦٥٨	٢٧٢	٨٣٤	٦٢
تونس	٧٢٣٧	٢٠٣٢	٢٢٩٣	٦٤٤
سوريا	١٠٩٠٠	٢٩١٥	٢٦٩٠	٧١٩
لبنان	٢٧٢٥	٣٠٤	٧٩٦	٨٩
مصر	٤٧٩٨٤	٢٠٤٠٧	١٣١٦٦	٥٦٠٠
المغرب	٢٢٤٥٢	٨٩٦٥	٦٨٩١	٢٧٦٨
المجموعة الرابعة:	٣٨٥٠٩	٢٤٤٦٦	١٢١٣١	٧٨٥٧
جيبوتي	٣٧٦			
السودان	٢٢١٨١	١٤٣٥٥	٧١٩٥	٤٦٥٦
الصومال	٤٧٥٢	٣٤٣٩	٢٠٢٧	١٤٦٧
موريتانيا	١٩٤٧	١٢٩٦	٦٠٦	٤٠٤
اليمن الشمالي	٧٠٥١	٤٥٩٧	١٧٢٨	١١٢٧
اليمن الجنوبي	٢٢٠٢	٧٧٩	٥٧٥	٢٠٣

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للإنتاج ١٩٨٦

(الف هكتار)

الدولة	الرقعة الجغرافية	المطرية	الرقعة القابلة للزراعة	الرقعة المروية	الرقعة نصيب الفرد من المراعى الرقعة الزراعية
الوطن العربى	١٤١١٠٨٦٤	٢٣٥٨٢	٨١٦٣	٩١٦٠٦	١٣٨٨٨٤٠
المجموعة الاولى :	٢٦٤٧٦٣٠	١٣٥٦٥	٨٠	١١٣	٢٥٥٥٥
الامارات	٧٧٧٠٠	-	٢٨	٣	٢٨
البحرين	٦٨٥	-	٣	١	-
السعودية	٢٢٤٠٠٠٠	١١٣٥ (٢)	م٠ غ	م٠ غ	٢٢٥
عمان	٣٠٠٠٠٠	٠٥	٤١	٣٩	٠١
قطر	١١٤٢٧	-	٥	٥٥ (١)	٠٤
الكويت	١٧٨١٨	-	٣	١٥	٢
المجموعة الثانية :	٤٥٩٦٧٤١	٤٣٤١	١٨٨٥	٨٩٠١	١١٤٦٥
الجزائر	٢٣٨١٧٤١	٧١٩	٣١١	-	٩١٠٥
العراق	٤٣٧٥٠٠	٢٢٧٥	١٣٥٠	٨٣٧٥	١٧٥٠
ليبيا	١٧٧٧٥٠٠	١٣٤٧	٢٢٤	٥٢٦	٦١٠
المجموعة الثالثة :	٢١٣٤١٦٣	١٢١٠٢	٤٠٤٨	٤٣٦٦	١٧٤٦
الأردن	٨٩٧٦٣	١٩٥	٥٨	٧٤٦	٤٠
تونس	١٦١٨٠٠	٣٩٧٥	١٩٤	٧٥٤	١١١٨
سوريا	١٨٥١٨٠	٣٣١٨	٦٥٢	١٦٥٣	٥١٦
لبنان	١٠٤٠٠	٢١٢	٨٦	م٠ غ	٧٢
مصر	١٠٠٢٠٠٠	-	٢٤٤٩	-	-
المغرب	٦٨٥٠٢٠	٤٤٠٢	٦٠٩	١٩٦٧	٥٢١٠
مجموعة الرابعة :	٤٧٣٢٣٣	٩٥٢٤	١١٥١٣	٧٧٤٧٣	٧٢٠٢٠١
جيبوتى	٢٢٠٠٠	-	٠٣	م٠ غ	٦
السودان	٢٥٠٥٨٠٠	٧٢٢٤	٦٠٠	٦٨٥٧٨ (١)	٩١٤٩٧
الصومال	٦٣٧٦٦٠	٩٠٠	٢٠٠	٧١٩٠	٩٥٠٠
موريتانيا	١٠٣٠٠٠٠	١١٥	٤٠	٥٢	١٥١٣٤
اليمن الشمالى	٢٠٠٠٠٠	١٢٨٥	٢٣٠	١٥٠٠	١٦٠٠
اليمن الجنوبى	٣٣٦٨٧٠	-	٨١	١٥٣	٢٤٧٠

(١) تشمل الاراضى المتروكة للراحة والقابلة للزراعة

(٢) تشمل المطرى والمروى

مصدر: الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية المجلد السابع

جدول رقم (٤): الموارد المائية في الوطن العربي

<u>الموارد المائية المتاحة</u>	١- موارد مستثمرة حالية
سطحية ١٩٦ مليار م ^٣ /سنة	سطحية ١٤٠ مليار م ^٣ /سنة
جوفية ٤٢ مليار م ^٣ /سنة	جوفية ٢٣ مليار م ^٣ /سنة
موارد مستثمرة مستقبلا في	٢- موارد مستثمرة في مصادر
<u>مصادر غير تقليدية</u>	غير تقليدية:
مياه الصرف ١٢٠٠ مليار م ^٣ /سنة	مياه الصرف ٨٠ مليار م ^٣ /سنة
تحلية مياه البحر ٣ مليار م ^٣ /سنة	تحلية مياه البحر ١٦ مليار م ^٣ /سنة
<u>مجموع الموارد المائية المتاحة</u>	٣- مجموع الموارد المائية المستثمرة
٣٥٣ مليار م ^٣ /سنة	١٧٣ مليار م ^٣ /سنة
الطلب في المستقبل عام ٢٠٣٠	الطلب الحالي
٢٤٤ مليار م ^٣ /سنة	١٧٢ مليار م ^٣ /سنة
٤٣٥ مليار م ^٣ /سنة	٣٠٥ مليار م ^٣ /سنة
في حالة تأمين ٥٠٪ في الاكتفاء الذاتي من الغذاء	في حالة تأمين ٥٠٪
في حالة تأمين ١٠٠٪ في الاكتفاء الذاتي من الغذاء	في حالة تأمين ١٠٠٪

المصدر: الامن المائي : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ٤٣-٤٩/١٩٨٦ - دمشق

جدول رقم (٥) الموارد المائية التقليدية في الوطن العربي

القطر	الموارد المائية السطحية مليون م ^٣ /سنة	الموارد المائية الجوفية مليون م ^٣ /سنة	المجموع المتجددة مليون م ^٣ /سنة
الوطن العربي	٢٩١٧٢٨	٤٠٨٩٠	٣٣٢٦١٨
المجموعة الاولى:	٤٨٢٨	٣٣٤١	٨١٦٩
الامارات	١٥٠	١٣٤	٢٨٤
البحرين	—	٩٠	٩٠
السعودية	٣٢٠٨	٢٣٣٨	٥٥٤٦
عمان	١٤٧٠	٥٦٤	٢٠٣٤
قطر	—	٥٥	٥٥
الكويت	—	١٦٠	١٦٠
المجموعة الثانية:	٩٣١٧٠	٧٧٠٠	١١٠٠٨٧٠
الجزائر	١٣٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٢٠٠
العراق	٨٠٠٠	١٠٠٠	٨١٠٠٠
ليبيا	١٧٠	٢٥٠٠	٢٦٧٠
المجموعة الثالثة:	١١٥٤٣٠	٢٢٧٤٩	١٣٨١٧٩
الاردن	٩٠٠	٥٩٠	١٤٩٠
تونس	٢٦٣٠	١٧٢٤	٤٣٥٤
سوريا	٢٢١٠٠	٢٩٣٥	٢٥٠٣٥
لبنان	٤٨٠٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠
مصر	٦٢٠٠٠	٤٥٠٠	٦٦٥٠٠
المغرب	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٣٠٠٠
المجموعة الرابعة:	٧٨٣٠٠	٧١٠٠	٨٥٤٠٠
جيبوتي	١٩٩	—	١٩٩
السودان	٦٠٦٤٥	٩٠٠	٦١٥٤٥
الصومال	٨١٥٦	٣٣٠٠	١١٤٥٦
موريتانيا	٥٨٠٠	١٥٠٠	٧٣٠٠
اليمن الشمالي	٢١٠٠	١٠٠٠	٣١٠٠
اليمن الجنوبي	١٤٠٠	٤٠٠	١٨٠٠

في الامن المائي : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة
اكساد ع٢ ١٩٨٦

جدول رقم (٦) الانتاج الزراعي في الدول العربية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧

البيان	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢			١٩٨٣		
	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية
المحوب	٢٢٧٧٢	٢٦٢١٧	٥١٥	٢٢٧٢٩	٢٤٩٤٢	١٠٥	٢٣٣٩	٢٧٣٣١	١١٨	٢٤١٧	٢٤٠٢١	٨٩
القمح	٨٨٣٦	٩٩٥٨	١١٣	٨١١٥	٨٧١٩	١٠٧	٧٧٠٢	٩٥٣٢	١٢٤	٧٩٠٢	٨١٢٧	١٣
الذرة الشامية	١٤٩٣	٢٨٨٧	٢٦٠	١٥٣٦	٢٧٢٣	٢٤٢	١٥٧٢	٢٩٢١	٢٤٩	١٧١٠	٤١٣٠	٢٤٢
الارز	٤٩٦	٢٦١٦	٥٢٧	٤٨٢	٢٤٦٣	٥١٠	٥١٠	٢٦٤٠	٨٠	١٦٣	٥٧٥٥	٥٢٣
الشعير	٦٠٨٠	٨٧١	٩٧	٥٤٢٥	٧٠٥٣	١٢٠	٢٣٦٣	٥٠٥٥	١١٨	١٦١٣	١٢٢١	٦٠
الدريات	٣٠٩	٣٤٤٥	١١١٥	٣٠٠	٣٤٢٤	١٤٣١	٢٩٩	٣٣٢٣	١١١	٢٠٩	٢٥٣٢	١١
البقوليات	١٢٧٢	١٠٨٥	٨٥	١١٣٣	١٦٣	١٤٣	١٠٣٢	١٠١١	٩٨	١٢١١	١٠٩١	٨٩
البذور الزيتية	٢١٧٤	٢٧٢٣	١٢٥	١١٣٠	٢٥٨٧	١٢٠	٢٧٥	٢٨٧٦	١٢٦	١٢٦٩	٨٠٣٦	١٢٢
المحاصيل السكرية	٢٤٥	١٢٥٣	-	٢٤٦	١٣٩٩	-	٥٧١	٧٦٣١	-	٢٠٦	١٨٣٢	-
الخضر	١٥٦٥	٢٠١٩٠	١٢٩٠	٥٨٣١	٢١١٧٣	١٤٣٥	١٦٠٦	٢٢١٥٣	١٣٣٧٩	١٧٠٣	٣٥٦١١	١٢٨٩
الفاكهة	-	١١٥٦٦	-	-	١١٢١٢	-	-	١٢٦٦١	-	-	٥٧٦١	-

جدول رقم (٧): الانتاج الزراعى خلال الفترتين ١٩٨٣-٨٠ و ٨٤٠-١٩٨٧

مساحة : الف هكتار
انتاج : الف طن
انتاجية : طن/هكتار

٥

البيانات	الفترة ١٩٨٣-٨٠	الفترة ١٩٨٧-٨٤	معدل النمو بين الفترتين %	التغير فى عام ١٩٨٧ بمقارنة لعام ١٩٨٦ %
الحبوب مساحة	٢٣٢٨٩	٢٥٠٣٦	١٨٣	٦٩٣ -
انتاج	٢٥٣٧٧	٢٨٦٠٠	٣٠٣	١٢٦٥ -
انتاجية	١٠٩	١١٤	١١٣	٦٢٥ -
القمح : مساحة	٨١٣٩	٨٥٦٨	١٢٩	٥٠١
انتاج	٩٢٨٤	١٢٠٢٧	٦٦٩	٢٢٨ -
انتاجية	١١٤	١٤٠	٥٢٧	٧٤١ -
الذره الشامية مساحة	١٥٧٨	١٧٢١	٢١٩	٥٦٠
انتاج	٣٩١٥	٤٦٢٢	٤٢٤	٤٥٦
انتاجية	٢٤٨	٢٦٩	٢٠٥	١٠٦ -
الارز مساحة	٤٩٥	٤٧٥	١٠٣-	٨٢
انتاج	٢٥٧٣	٢٤٩٩	٧٣-	١٠١
انتاجية	٥١٩	٥٢٦	٣٤	٢٢٨
الشعير مساحة	٦٥١٥	٧١٥٤	٢٣٧	١٥٣ -
انتاج	٤٩٤٦	٥٧٢٣	٣٧٢	٢٧٨٩ -
انتاجية	٧٧	٨٠	٩٦	٢٦٧٣ -
الدرنات مساحة	٣٠٤	٣٣٠	٢٠٧	١٥٤
انتاج	٣٤٣١	٤٠٦٣	٤٣١	١٨٢
انتاجية	١١٢٨	١٢٣١	٢٢١	١٣٩ -
البقوليات مساحة	١١٦٤	١٣٦٠	٣٩٧	٦٧٥
انتاج	١٠١٣	١٢٣٢	٥٠٢	٤٤ -
انتاجية	٨٧	٩٠	٨٥	٦٢٥ -
البذور الزيتيه : مساحة	٢١٣٧	١٩٨٦	١٨٢ -	٦٣٩ -
انتاج	٢٦٣٩	٢٤٨١	١٥٣-	٤٥٦ -
انتاجية	١٢٣	١٢٥	٤٠	٢٤٤
المحاصيل السكرية : مساحة	٢٦٨	٣١٦	٤٢١	٤٩٤
انتاج (السكر)	١٤٨٨	٢١٢١	٩٢٧	١٨١٦
الخضر مساحة	١٥٨٧	١٨٥٤	٣٩٦	٣٦١
انتاج	٢١٣٦٨	٢٣٠٢١	١٨٨	٣٠٤
انتاجية	١٣٤٦	١٢٤٢	٢٠٧-	٥٧ -
الفاكهة انتاج	١٢٣٥٧	١٥٨٥٣	٦٤٣	٢١٥

المصدر السابق .

جدول رقم (٨) الانتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧

الف :
الاعداد :
الف طن :
الانتاج :

البيـ	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اعداد الابقار والجاموس	٣٧١٨٣	٣٨٩٧٢	٣٨٦٦٠	٣٩٩١٦	٤٠٦٧٦	٤١٤٩٣	٤١٨٩١	٤٢٧٢٨
اعداد الاغنام والماعز	١٥٦٦٨٧	١٥٧٤٨٨	١٦٥١٢٢	١٧٩٨٨٩	١٦٨٩١٤	١٦٩٨٥٧	١٧٣٢٥٤	١٧٦٧١٩
انتاج اللحوم (جمله)	١٩٨٩	٢٥٧٧	٢٠٥٨	٢١١٦	٣٣٩٢	٣٥٣١	٣٤٠٩	٣٥١٥
لحوم حمراء	١٣٢٣	١٨٤٢	٢١٣٥	٢٠٨٠	٢١٠٥	٢١٢٦	٢٢١٠	٢٢٦٩
لحوم بيضاء	٦٦٦	٧٣٥	٩٢٣	١٠٣٦	١٢٨٧	١٤٠٥	١١٩٩	١٢٤٦
انتاج الاسماك	١١٦٤	١٣١٧	١٣٨٣	١٥٧٦	١٥٣٦	١٧٠٩	١٨٢٨	١٩٥٧
انتاج البقي	٤٤٨	٤٩٢	٥٦٣	٦٥١	٧٠٢	٧٨٩	٨٩٥	٩٢٥
انتاج اللبن (سائل)	٨٢٥٨	٩٧٨٤	١٠١٦٣	١٠٣٧١	١٠٥٧٢	١٠٧٦٣	١١٨٨١	١٢١٢٩

المصدر السابق .

جدول رقم (٩) تطور الانتاج الحيوانى للفترة ٨٠ - ١٩٨٣ و ٨٤ - ١٩٨٧ (الف طن)

البيــــــــــــــــان	١٩٨٣-٨٠	١٩٨٧ - ٨٤	معدل النمو	معدل التغير للسنوات ٨٧/٨٦
اعداد الابقار والجاموس ^(١)	٣٨٦٨٣	٤١٦٩٧	١٨٩	٢٠٠
اعداد الاغنام والماعز ^(١)	١٦٤٩٧	١٧٢١٨٦	١١٠	٢٠٠
انتاج اللحوم (جملة)	٢٦٨٥	٣٤٦٢	٦٥٦	٣١١
لحوم حمراء	١٨٤٥	٢١٧٨	٤٢٤	٢٦٧
لحوم بيضاء	٨٤٠	١٢٨٤	١١١٩	٣٩٢
انتاج الاسماك	١٣٦٠	١٧٥٨	٦٦٣	٧٠٦
انتاج البيض	٥٣٩	٨٢٨	١١٣٣	٣٣٥
انتاج اللبن (سائل)	٩٦٤٤	١١٣٣٩	٤١٣	٢١٧

(١) بالالف رأس

المصدر السابق .

(٧)

الدولة	الحبوب	القمح	الشعير	الشيرة الشامية	الدريات	قصب السكر	الفلو الجاف	المطاط	البازديجان
الأردن	٥٢٣٢	٥٦٦٩	٥٧٢٤	٨٢٣٩	٢٥٨٦	-	٧٠٩٨	٢١٣٦	٢١١١
سوريا	٢٦٣٦	٢٠٨٦	٥٧٠٤	٣٧٣٢	١٢٢	-	١٢٠٦	١٧٠٨	١٦٩٤
العراق	٢٠٣٠	٢٢٨٤	٢٣٥٥	٢٨١١	٣٣٢٣	٢٠٣٢	٢٠٢٤	١٢٠٤	٢٠٢٢
لبنان	١٩٠٣	٢٩٦٦	١٨٣٦	-	٢٩٦٤	-	-	٢٠٤٢	٢٦٩٩
اليمن الجنوبي	٨٧٥	٢٠١٤	-	١٩٩	١٨٩٢	-	-	٢٣٣٢	٢٢٩٦
اليمن الشمالي	٢٣١١	١٩٣٢	١٩٣٢	١٦٠٤	٥١٩	-	-	-	-
الإمارات	٧٩٤	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٧٤٩٧	٢٩٠٧	٩٢١٢	١٥٣٢	-	-	-	٢٤٠٩	-
عمان	١٤٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	١٥٣٢	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	٢٧٨٣	٢٩٤٨	٢٨٨٩	-	-	-	-	١٩٩٩	٣٦٥١
الجزائر	٢١٦٦	١٩١	٢٤٤٧	٢٧٦٦	١٨٥٦	-	١٥٦٦	١٢٠٤	-
ليبيا	٢٥٣٣	٥٣١٦	٣٦٩٥	١٨٧٥	١٥٥١	-	١٥٤٦	١٠٩٢	-
مصر	٢٥٠٦	٤٤٦	١٤٢٤	٧٢٩	٦٨٧٤	-	٤٤٦	٧٢	٩٥٣٥
المغرب	٢٥١١	٢١٧٣	٣٣٤٥	٤٣١٢	٤٠٩	٢٩٩٢	٦٣٣	١٤٨	١٥٢
السودان	١٢٦٩	٢١٠٥	-	٢٣٤٧	-	٤٠٩٥	٣٢٥٧	٢١٠٣	-
الموغال	١٦٨٨	-	-	١٨٢	-	١٧٧٦	١١٠١	٢٧٠٤	٢٤٠٩
موريتانيا	-	-	-	٣٢٤٤	-	٢١٢٢	-	-	-
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
								٢٠٩٨	-

(١) معامل التقلب = (الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي) × ١٠٠
المصدر:

حسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مليون دولار

جدول رقم (١١) الواردات والصادرات الزراعية العربية (١)

الدول	واردات			الصادرات		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦
الامارات	٩٤١٣	٩٥٧٦٠	٩٩٤٠٠	١٩١٢	١١٨٨٠	١١٥٤
البحرين	٢٥٩٦	٣١٨٥	٣١٩٣٠	٢٢١	٣٥٠	٣٢٠
الجزائر	٢٤٨٦٨	٢٨٠٧٢٠	٢٤١٨٤٠	١٢٠٨	٥٦١٠	٦٣٢٠
السعودية	٤٨٦١٦	٤١٦٢٨٠	٣٦٥٧٨٠	١١٣٧	١١١٢٠	٨٤٥٠
العراق	٢١٧٧٩	٢٣١٦٤٠	٢٠٧٧٥٠	٧٠٥	٣٢٢٠	٢٩٥٠
عمان	٣١١٩	٤٩٥٤٠	٥١٢٠٠	٢٩٩	٦٢١٠	٥٦٣٠
قطر	٢٣٥١	٢٢٨٢٠	٢٣٠٣٠	-	-	-
الكويت	١١٣٣٧	١١٤٥٠٠	١١٧٥٠٠	١٣٥٠٠	١٤٠١٠	١١٠٦٠
ليبيا	١٣٩٩٩	١١٧١٦٠	١٢٩٧٢٠	-	-	-
الاردن	٥٩٤٩	٦٣٠٢٠	٦٦٦٤٠	٢٠٤٣	١٢٤٨	١٣٣٩٠
تونس	٥٩٤٣	٥٢٩٤	٥٦٦٥	١٦٧٣	١٧٢٤	٢١٥٣٠
جيبوتي	٧٣٨	٧٨٦٠	٨٠٦٠	-	-	-
السودان	٤٠٩٩	٣٨٢٣	٢٧٨٤٠	٥٥٣٢	٣٧٦٣٠	٣٥٥٥٠
سوريا	٧٦٠٧	٨٨٢٤٠	٥٩٤٩٠	٢٨٤٨	٢٠٦٤٠	١٩٦٢٠
الصومال	١٥٢٨	١٤٤٢٠	١٤٥٧٠	١٢٥٣	٨٤٤٠	٨٧١٠
لبنان	٦٨٨٦٠	٦٠٤٨٠	٦١٨٤٠	٢٦١٧	١٣٢٤٠	١٤٦٧٠
مصر	٢٧٧٤٠	٤٩٣١٤٠	٤٢٣٣١٠	٦٧٧٩	٦٦٦٣٠	٦٤٤٦٠
المغرب	١٠٨٥٢	٨٦٣٨٠	٧٩٦٤٠	٧٦١١	٥٨٧٤٠	٦٥٩٠٠
موريتانيا	٩٠٢	١٠٦٤٠	٩٥٠٠	٨١٨	١٦٢٦٠	١٧٦١٠
اليمن الشمالي	٥٢٦٥	٤٦٥١	٤٣٣٥	١٩٠٠	١٢٤٠	١٢٣٠
اليمن الجنوبي	٢٥٤٩	٢٦٨٠٠	٣٠٢٣٠	٣٥٢	٢٢٦٠	١٩٩٠
مجموع الدول العربية	٢١٨١٣٦	٢٣٤٨٩٣٠	٢١٣٩٢٧٠	٣٨٥٤٨	٣٠٧٢٠٠	٣١٠٩٣٠

(١) تشمل الصادرات الزراعية الاسماك والغابات

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة : الكتاب السنوى للتجارة ،
١٩٨٥ - ١٩٨٦

جدول رقم (١٢) الواردات الزراعية في الوطن العربي خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٦

البيانات	الكمية : الف طن - القيمة : مليون دولار					
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الكمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
المحيط والقيق (جمله)	٢١٦٨٣	٥٤٧٨	٢٤٢٣١	٦١١٧	٢٥٨٦٢	٦٣٢٩
القمح	٩٦٥٣	٢١١٦	١١٣٦٢	٣٣٥٥	١٢١٢٠	٢٣١٩
الدرة الشامس	٣٣٠٥	٧٩٠	٣٧٣٠	٧٩٥	٢٥٧٥	٥٧٤
الارز	١٠٩٨	٦٧١	١٧٢٢	٨١٩	١٨٤٥	٨١٨
الشعير	٢١٧٦	٨٨٨	٥١٧٤	١٢١٧	٣٣٠٣	٦٢٩
الدرنات	٦٥٤	١٧٥	٦٠٦	١٤٨	٨١١	١٧٤
السكر	٣٠٤٥	١٨٢٥	٣١١٦	١٣٧٧	٣٩٢٥	١٠٩٧
البقوليات	٣٧٥	٢١٦	١٧	٢٤٢	٣٩٥	٢١٤
خرف طازجة ومجففه	٩٣٩	٣٦٣	١٢١١	٤٤٥	١١٦٦	٤١٦
فاكهة طازجة ومجففه	١٦٥٧	٨٥٤	١٨١٧	٩٩٠	١٧٤٣	٩٢٩
زيت نباتية	١٢٥٣	٩٣٠	١٧٥٦	١١٩٢	١٥١٨	٩٥١
ايقاروجاموس حيه (١)	٧١٣	٣٧٦	٧١٠	٣٠٣	٦٨٨	٢٨٩
افشاوماس حيه (١)	١٣٨٣	١٠٥٥	١٢٤٣٥	٣٩٢	١٤٨٩٣	١٥٠١
لحوم حمر	٤١٧	٩١٧	٤٣١	١٢١	٨٠٣	٨١٨
لحوم دواجن	٤٢٤	٦٥١	٧٢٧	٨٨٢	٤٥٣	٥٣٦
البان ومنتجاتها	٨٠٣٥	١٧٣١	٧٨٩٥	١٣٤٣	٩٠٨٧	١٨٨١
فيضيرة لبن سائل	١٣٨	٢٠٥	١٩٣	٢٥٧	١٦٢	٢٠٢
اسماك	١٨٤	٢٥٢	١٧٨	٢٥٠	٢١٢	٢١٥

(١) الف رأس

المصدر:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الاعداد من الخامس ١٩٨٥ الى السابع ١٩٨٧
 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : الكتاب السنوي للتجارة ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦

جدول رقم (١٣): الواردات الزراعية في الوطن العربي خلال الفترتين ١٩٨١-١٩٨٢، ١٩٨٦-١٩٨٧
الكمية : الف طن القيمة : مليون دولار

البيان	متوسط الفترة ١٩٨٣ - ٨١	متوسط الفترة ١٩٨٦ - ٨٤	معدل النمو بين الفترتين	التغير في عام ١٩٨٦ بالنسبة لعام ١٩٨٥ (%)
الحبوب والذرة كميته	٢٤٠٥٩	٣٢٦٨٠	١٠٧٥	- ٢١٤
قيمه	٥٩٧٥	٥٨٥٠	- ٧٠	- ٢١١٢
القمح كميته	١١٠٤٥	١٤٧٩٤	١٠٢٣	- ٢١٩
قيمه	٢٢٦٣	٢٤٦٦	٢٩١	- ٢٤٥٠
الذرة الشامية كميته	٣٥٣٧	٤٦٠٥	٩١٩	- ٧٤٥
قيمه	٧٢٠	٧٢٦	٢٨	- ١٨٦٠
الارز كميته	١٥٥٥	١٨٨٢	٦٥٧	- ٢٢٦
قيمه	٧٦٩	٧٥٨	- ٤٨	- ٥٦٣
الشعير كميته	٣٨٨٤	٦٠٣٧	١٥٨٤	- ١٥٤٢
قيمه	٩١١	٩١٦	١٨	- ١٧٥٢
الدرنات كميته	٦٩٠	٦٤٢	- ٢٣٨	- ١٤٧١
قيمه	١٦٦	١٥٢	- ٢٨٩	- ١٣٩
السكر كميته	٣٥٢٩	٣٨٩٠	٣٣٠	- ٣٥
قيمه	١٤٣٣	٨٤٢	- ١٦٢٤	- ١١٠٢
البقوليات كميته	٣٩٦	٣٥٢	- ٣٨٥	- ١٨٠٧
قيمه	٢٢٤	١٩٨	- ٤٠٣	- ٣١٢٨
خضراواته كميته	١١٠٥	١٠٥٦	- ١٥٠	- ١٤٣٤
ومجففه كميته	٤٠٨	٤٠١	- ٥٨	- ١١٠١
فاكهة طازجة كميته	١٧٣٩	١٢٤١	- ١٠٦٤	- ١٨٨
ومجففه كميته	٩٢٤	٦٥٢	- ١٠٩٧	- ٢٥٦
زيوت نباتية كميته	١٥٠٩	١٨٢٤	٦٥٢	- ١٢٣
قيمه	١٠٢٤	١٤٢٧	١١٧٠	- ٢٦٩
ابقار وجاموس كميته (١)	٧٠٤	٤٩٦	- ١١٠٢	- ١٣٣٤
(حيه) كميته	٣٩٠	٣٠٥	- ٧٨٧	- ١٨٣٣
اغنام وماعز كميته (١)	١٣٣٣٧	١٣٣١٤	- ٦	- ٣٩٩
قيمه	١٠١٣	٨٤٤	- ٥٩٠	- ٤٢١
لحوم حمراء كميته	٤١٩	٤٨٩	٥٢٩	- ٦٢
قيمه	٨٨٥	٨١٥	- ٢٧١	- ٥٠
لحوم دواجن كميته	٥٠٢	٤٨٦	- ١٠٧	- ٢١٥٨
قيمه	٦٣٨	٥٨٩	- ٢٦٣	- ٣٨٧٠
البان ومنتجاتها كميته	٨٣٣٩	١٠٦٤٠	٨٤٦	- ٢١٧
في صورة لبن سائل كميته	١٧٨٥	١٧٧٣	- ٢٣	- ١٠٠
بيض كميته	١٦٤	١٣٥	- ٦٢٨	- ٣٢٤٣
قيمه	٢٢١	١٨٥	- ٥٧٦	- ٢٧٠٥
اسماك كميته	١٩١	٢٣٠	٦٣٩	- ٨٠٣
قيمه	٢٧٢	٢٣٤	- ٤٨٩	- ٢٥٨

(١) الف رأس
المصدر السابق .

جدول رقم (١٤): الصادرات من السلع الزراعية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٦
الكمية: ألف طن - القيمة: مليون دولار

البيان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
المحوب الدقيق (مجملة)	١٧٥	٢٠٦	١٢٠٧	٢٧٩	٤٣٦	١٢٨	٢٤٨	٦٩	٢٤٩	٦٦	٢١٧	٦٠
القمح	٩	٣	١٤	٣	٤	١	٦	١	٢١	٨	٢٥	٨
الذرة الشامية	٢٢	٤	١٣	٢	٣	١	٥	١	١	٢	-	-
الارز	١٥٨	٨٧	٥٢	٢٩	٧٣	٣٤	٥٣	٢٦	٢١	١٤	١٠٩	٢٨
الشعير	١١١	٢١	٥٥٩	٨٩	٦١	١٠	٢	١	٣	١	٢	٦٢
الدرنات	٢٤٢	٦٠	٢٧١	٧٣	٣٩٤	٧٥	٢٩٥	٧٩	٢١٢	٥١	٢١٤	٧٣
السكر	١٣٤	٥٦	١١١	٢٠	٢٢	١٢	١٦	٥	١٩	٥	١٥	٣
البقوليات	٦٠	٢٢	٧٠	٢٣	٦٥	٢٢	٩٢	٢٧	٢١	١٧	٤١	٢٨
خضراوات طازجة ومجففة	٦٩١	١٩٥	٧٣٦	٢٠٠	٦٨٢	١٧٦	٦٦٧	٢٧	٢٣٣	١٥٢	٧٠٤	٢٢٢
فاكهة طازجة	١٥٤٦	٥٥٦	٣١٤	٥٣٢	١٤٤٥	٤٩٩	١١٤٦	٤٥٧	١٢٧٥	٤٥٧	١٢١٧	٢٢٢
زيت نباتية	١١٥	١٥٠	٩٣	١٢٣	٣٣	٦٣	١٠١	٣٠	٥٣	٥٩	٤٨	١٥٢
إبقار وحاموس حية (١)	٢٣٢	٥٦	٢٦١	٦٨	١٤٣	٤٠	١٦٩	٦٣	١٢١	٢٥	١٠١	٦٩
إفهام وماعز حية (١)	٢٩١٥	١٩٢	٢٠٨٠	٢١٢	٣٨٥٤	١٨٥	٢٥٧٢	١٨٠	٢٩٢١	٢٠٧	٢٦١٥	١٦٨
لحوم حمراء	١٤	٢١	١١	٢٣	٦	١٢	٦	٣١	٥	٩	٣	٦
لحوم دواجن	٢٠	٤٣	١٩	٢٦	٣١	١٨	١١	١٦	٨	٩	١٤	٢٠
البيان ومنتجاتها												
فيمورة لين سائل	٧١	١٣	٥٢	١٥	٣٦	١٣	٦٥	١٤	٢٩	١٠	٤٧	١٣
بيض	١٣	٢٢	١٢	١٩	١٣	١٨	١٧	٦٩	٢٠	٣٤	٢١	٢٧
اسماك	٣٤٤	٢٦٢	٣٨٤	٢٧١	٢٥٥	٢٥٦	٢٦٩	٢١٨	٥١٤	٨٠٤	٤٦٢	٣٠٤

(١) بالالف رأس

المصدر السابق

الكمية: الف طن
القيمة: مليون
دولار

البيانات	الفترة ١٩٨٣-٨١	الفترة ١٩٨٦-٨٤	معدل النمو بين الفترتين	التغير في عام ١٩٨٦ بالنسبة لعام ١٩٨٥ %
الحبوب والدقيق	٧٧٣	٢٣٨	٣٢٤٨-	١٢ر٨٥ -
القمح	٢٠٤	٦٥	٣١٧٠-	٩ر٠٩ -
الذرة الشامية	٩	٢٤	٣٨٦٧	١٢ر٩٠
الارز	٢	٦	٤٤ر٢٣	صفر
الشعير	١٣	٢	٤٦ر٤١-	١٠٠ر٠ -
الدرنات	٢	٤ر	٤١ر٥٢-	١٠٠ر٠ -
السكر	٩٥	٦٤	١٢ر٣٣-	٢٥١ر٦١
البقوليات	٥٠	٢٦	١٩ر٥٩-	١٧١ر٤٣
خضر طازجه ومجففه	٢٤٤	٢	٧٩ر٨٣-	٣٣ر٣٣ -
فاكهة طازجة ومجففة	٤٠	٩ر	٧١ر٧٧-	٤٠ر٠ -
زيوت نباتية	٢٦٩	٣٠٧	٤ر٥٠	٦٤
البقوليّات	٦٩	٦٩	صفر	٣٠ر٣٦
الحوم حمراء	٩٢	١٧	٤٣ر٠٤-	٢١ر٠٥ -
البقوليّات	٣٣	٥	٤٦ر٦٩-	٢٠ر٠٠ -
البقوليّات	٦٢	٥٥	٣ر٩٢-	٣٢ر٢٦
خضر طازجه ومجففه	٢٩	٢٧	٢ر٣٥-	٦٤ر٧١
فاكهة طازجة ومجففة	٧٠٥	٧٠١	١٩-	٣ر٩٦ -
زيوت نباتية	١٩٠	٢١٤	٤ر٠٥	١١ر٨٦ -
البقوليّات	١٤٨٥	١٢٧٩	٤ر٨٦-	٤ر٥٥ -
البقوليّات	٥٣٣	٤٤٤	٥ر٩١-	٨ر٧٥ -
البقوليّات	٨٧	٦٧	٨ر٣٣-	٩ر٤٣ -
البقوليّات	١٠٧	٧٢	١٢ر٣٧-	١١ر٨٦ -
البقوليّات	٢١٤	١٣٠	١٥ر٣١-	١٦ر٥٣ -
البقوليّات	٥٤	٣٧	١١ر٨٤-	١٧ر١٤ -
البقوليّات	٢٩٥٠	٢٧٠٦	٢ر٨٤-	١٠ر٧٨ -
البقوليّات	١٩٦	١٨٥	١ر٩١-	١٨ر٨٤ -
البقوليّات	١٠	٥	٢٠ر٦٣-	٢٠ر٠ -
البقوليّات	٢٢	١٠	٢٣ر١١-	٣٣ر٣٣ -
البقوليّات	٢١	١١	١٩ر٣٩-	٧٥ر٠
البقوليّات	٢٩	١٥	١٩ر٧٣-	١٢٢ر٢٢
البقوليّات	٦٢	٥٠	٦ر٩٢-	٢٠ر٥١
البقوليّات	١٤	١٢	٥ر٠١-	٣٠ر٠٠
البقوليّات	١٣	٢٣	٢٠ر٩٤	٣٠ر٠ -
البقوليّات	٢٠	٣٠	١٤ر٤٨	٢٠ر٥٩ -
البقوليّات	٢٩٤	٤١٥	١٢ر١٨	١١ر٣٣
البقوليّات	٢٦٣	٣٧٧	١٢ر٧٥	٩ر٨ -

(١) بالالف، رأس
المصدر السابق

جدول رقم (١٦) تطور الفجوة الغذائية للوطن العربي خلال الفترة
٧٠ - ١٩٧٢ ، ٨٤ - ١٩٨٦

البيان	٧٠ - ١٩٧٢		٨٤ - ١٩٨٦	
	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي %
مجموعة الحبوب				
جملة	١٨٣١	٧٨	٥٧٨٥	٤٤
القمح	٩٥٣	٩٠	٢٤٦٠	٤٢
الذرة الشامي	٤٠	٩١	٧٢٦	٥٢
الارز	٦١	٩٢	٧٣٢	٥٧
الشعير	٤٢	٩٤	٩١٥	٤٨
البطاطس	٤٠	١٠١	٨٣	٨٦
جملة البقوليات	٧٨٠	١١٦	١٧١	٧٨
جملة الخضر	٩٨٠	١٠١	١٨٧	٩٥
جملة الفاكهة	٥١٠٠	١٢٢	٢٠٨	٩٨
السكر	٥٣١	٤٢	٨٣٧	٣٠
زيوت وشحوم نباتيه	٢٧٦	٦٧	١٣٥٥	٣٦
جملة اللحوم	١٤٤	٩٦	٢٥٥٣	٧٤
لحوم حمراء	١١٣	٩٦	١٩٦٤	٧٥
لحوم بيضاء	٣١	٩١	٥٨٩	٧٣
الاسماك	٣٩٠	١١١	١٤٣٠	١١١
البيض	٥٤	٨٣	١٥٥	٨٤
اللبن السائل	٣٠٤	٨٤	١٧٦١	٥٢
الجملة	٢٤١١		١٢٩٢٥	

المصدر : جمعت وحسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جدول رقم (١٧) الاستثمارات العربية موزعة على القطاعات الاقتصادية بالمليار دولار وبالإسعار الجارية

القطاعات الاقتصادية			الاستثمارات الكلية		
١٩٨٦-٨١	١٩٨٠-٧٦	١٩٧٥-٧٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠
٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠
٢٣٨	٢٥٧	٧٨	٢٣٨	٢٥٧	٧٨
١٤٠	٦٤٠	١١٩	١٤٠	٦٤٠	١١٩
٩٤٣	-	١٢٠	٩٤٣	-	١٢٠
٩٠	٣٧	٨١	٩٠	٣٧	٨١

في الزراعة
في الصناعة
في النقل والمواصلات
في التشييد

المصدر:

الإمانة العامة لجامعة الدول العربية صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٨) الاستثمارات الزراعية في خطط التنمية العربية خلال فترة السبعينات والنصف الاول من عقد الثمانيات

١٩٨٥ - ١٩٨١		١٩٨٠-١٩٧٦		١٩٧٥ - ٧٠		دولـه
الاستثمارات الزراعية الكلية	الاستثمارات الزراعية	الاستثمارات الزراعية الكلية	الاستثمارات الزراعية	الاستثمارات الزراعية الكلية	الاستثمارات الزراعية	
—	—	٤٥٤٨	١٩١	٢٤٧٢	١٦٤	الامارات العربية المتحدة
٢١٠٩٦٠	٢١٦٦٩	٩٠٥٢٠	١٣٣٢	٩٢٢٩	٥٦٣	السعودية
—	—	—	—	—	—	قطر
٢٨٨٤٠	٢١١	١٦٧٠٨	١١٣	٢٥٥٤	٢٢	الكويت
٥٧٠٦٣	٨١٤١	٢٦٤٨٢	٣٠٧٤	٧٢٦٩	٩٩٣	سببيا
٢٩٦٨٦٣	٣٠٠٢١	١٣٨٢٥٨	٤٧١٠	٢٢٥٢٤	١٧٤٢	مجموع جزئى
١٠٤٣٩١	١٢٢٧٤	٢٦٣٦٣	٢٨٧١	٥٦١٩	٨٣٨	الجزائر
١٣٥٤٤٨	—	٣٧٣٤٨	٦٤٢٥	٤٥٠٥	١٠٢٩	لعراق
٢٣٩٨٣٩	١٢٢٧٤	٩٣٧١١	٩٢٩٦	١٠١٢٤	١٨٦٧	مجموع جزئى
١٠١١٦	٧١٩	٢٣٠٤	١٢١	٥٤٧	٤٠	لاردن
٣٠٢٩	٩٣	—	—	—	—	لبحرين
١٦٠٠٠	٢١٧٠	٩٧٩٠	١١٦٥	٢٨٤٣	٤٢٣	لرئس
٢٥٨٥٨	٤٣٨٢	١٣٩٣٣	٣٣٢٨	٢٠٩٥	٦٦٠	لربيا
٩٦٢١	٣٨٦	٣٩٢٦	١٦٥	١٢٧١	٢٣	لـان
—	—	٣٣٨٤	٢٢٥	٥٧٠	٨٦	لنان
٤٧٠٢٥	٥٧٠٧	٢٦٠٠٥	٢٢١٠	٧٧٨٢	١٠٠٤	لـر
٢١٤٤٣	٣٧٩٦	٨٨٥٤	١٤٣٥	٥٥٢٢	١٢٨٠	لمغرب
١٣٣٠٩٢	١٧٢٥٣	٦٨١٩٦	٨٦٤٩	٢٠٦٣٠	٣٥١٦	لمجموع
٢٩٥	١٥	—	—	—	—	لبوتى
٢٦٨٥	٦٥٥	٧٦٦٧	٢٠٥٣	٢٤٠٠	٥٢٣	لسودان
١٤٦٨	٤٨١	٦١٤	٢٢٥	١٤٠	٣١	لـومال
١٥٨٩	٤٤٠	٩٢٩	١٣٣	١٧٠	٢٤	لـيتانيا
٦٢٤٤	٩٨٤	٤٠٢١	٥٦٩	٣٧٤	٩٥	لـن الشمالى
١٤٧١	٢٥٣	٢١٨	٨٠	١٠٥	٢٨	لـن الجنوبى
٦٨٣٥٤٦	٦٢٧٧٦	٢٨٣٦١٤	٢٥٧١٥	٥٦٤٦٧	٧٨٢٦	لـع جزئى

مدر: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية .

جدول رقم (١٩) المشروعات الزراعية العربية المشتركة والمشتركة الدولية المشتركة حسب الاطراف المنشئة لها حتى بداية ١٩٨٦
(مليون دولار)

المشروعات الزراعية المشروعات الكلية	مشروعات عربية مشتركة						مشروعات مشتركة					
	شناقية	المجموع	شناقية	المجموع	شناقية	المجموع	شناقية	المجموع	شناقية	المجموع	شناقية	المجموع
العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد
٢٣	٢٩٦	١٢	١٦٠٤	٣٥	٢٠٠٠	٢٥	٢٨٨	٩	٣٨	٣٤	٣٢٦	٦٩
المشروعات الكلية	٢١٠	٥٥٠١	١٨١	١٥٨٧٩	٢٩١	٢١٣٨٠	٢٣٨	٨٨٥٩	٢٠١	٤٣٩	١٤٣٤٨	٨٣٠
٢٥٧٢٨												

حسبت من :

(١) الامانة العامة ، جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، الامانة العامة لمنظمة الاقطار
المعدرة للبتترول

" دليل المشروعات العربيه المشتركة : العربية - العربية والعربية - الدولية " ، الكويت ١٩٨٤ .

(٢) د. سميح مسعود ، " المشروعات العربية المشتركة ، واقعها ، اهميتها ، موققاتها ومستقبلها " ، المستقبل
العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سبتمبر ١٩٨٧ .